النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية في ضوء التوجه نحو التنمية المستدامة

مقدمة:

في ظل التطلعات السياسية للعولمة حيث الرغبة في جعل الدول المتقدمة في الصدارة مع إبقاء الدول النامية هوامش وأتباعا للدول المتقدمة، أي أن تكون الدول المتقدمة هي المركز الرئيسي وتصبح الدول النامية المحيطات الهامشية التي تدور في فلكها، لذلك كانت الأهمية الضرورية للتنمية حيث العمل على مساعدة الدول النامية على اللحاق بالدول المتقدمة في التقدم والتطور ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال جعل الإنسان محورا أساسيا لعملية التنمية أي ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية وقضاياها.

فتنمية الإنسان فكريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا بالارتكاز على تحسين أوضاعه المعيشية ونوعية حياته ستحطم الفوارق بحيث لا توجد مراكز تسيطر وهوامش تتبع، بالإضافة إلى اختفاء الفارق بين الغنى والفقير حيث تتقارب المستويات وتحل المساواة والعدالة مكان التفاوتات الخطيرة التي خلقتها العولمة بآثارها السلبية في كافة الميادين. و في سياق الاهتمام بالمساواة والعدالة ومحاولات القضاء على الفقر تزايدت الأصوات التي تنادى يوما بعد يوم بالتنمية البشرية المستدامة sustainable Human Development التي تحرص على تحقيق العدالة والمساواة على كافة المستويات، حيث العدالة والمساواة بين الأجيال وكذلك بين أبناء الجيل الواحد في إشباع الحاجات، وبهذا لا يكون هناك مجال للحرمان أو للتعرض للفقر الذي يعد القضاء عليه والتخفيف منه هدفا أساسيا للتنمية المستدامة سواء من الناحية الأيديولوجية أو من الناحية الإستراتيجية، حيث جاءت العديد من الإستراتيجيات الفرعية للتنمية المستدامة، ومنها ما كان مهتما بالأبعاد البينية، حيث التوازن البيئي، وعدم إهدار الموارد البيئية. ومنها ما كان مهتما بالأبعاد الاجتماعية، حيث استراتيجية محاربة الفقر، واستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية، واستراتيجية ضمان مستوى معيشي متواصل. ويعد محور الاهتمام الأساسي لهذه الإستراتيجيات هو العمل على إشباع الحاجات الأساسية للفقراء، سواء من خلال الدخل المناسب، أو توفير مستوى تعليمي وصحي مناسبين، هذا مع عدم إغفال دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق ذلك، فالتنمية البشرية المستدامة تؤمن بل وتعتمد على دور هذه المنظمات في تحقيق أهدافها وتفعيل المشاركة من قبل فئات المجتمع المختلفة، وذلك على اعتبار أن المشاركة هي الركيزة الأساسية لفلسفة التنمية المستدامة.

وتحاول حركة الاستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكـــون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصـــة

بعدما أتضح أن الوسائل المستخدمة حاليا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغا وجهودا أكبر في شركات ومشاريع تتسبب في إحداث مثل تلك الأضرار. وهذا التناقض القائم في المجتمع الحديث بين الرغبة في حماية البيئة واستدامتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة للبيئة في الوقت نفسه هو الذي يفسر سبب الحاجة الماسة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب إحداث تغييرات ثقافية واسعة فضلا عن إصلاحات زراعية واقتصادية.

وفي هذا السياق يشير كل من سوزان وبيتر كالفرت إلى أن البشرية تواجه في الوقت الحاضر مشكلتين حادتين، تتمثل الأولى في أن كثيرا من الموارد التي نعتبر وجودها الآن من المسلمات معرضة للنفاد في المستقبل القريب، أما الثانية فتتعلق بالتلوث المتزايد الذي تعاني منه بيئتنا في الوقت الحاضر والناتج عن الكم الكبير من الفضلات الضارة التي ننتجها. ونتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المشتركة لكل من ازدياد الوعي بالندرة القادمة وتفاقم مشكلة السّمية في العالم إلى بروز مسألة الحفاظ على البيئة واستدامتها كموضوع مهم سواء في مجال الفكر أو السياسة. ففي المجال الفكري أسهم الشعور بالوضع المتدهور لبيئة الأرض في ظهور حقل معرفي جديد يعرف بالسياسة الإيكولوجية *Ecopolitics* التي عرّفها جيوماريز Guimaraes على أنها "دراسة الأنساق السياسية من منظور بيئي"، والذي يعني أن الإلمام بعلم الطبيعة يعتبر بنفس أهمية الإلمام بالعلوم الاجتماعية والثقافية والسياسية عند دراسة الأنساق الإيكولوجية وقدراتها[1]. ولذلك فإن شيوع فكرة التنمية المستدامة في أدبيات التنمية السياسية منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين مثل في جزء منه محاولة لتجاوز إخفاق النظرية السلوكية في مجال التنمية، التي تبنت نموذج الحداثة، والبحث عن نموذج جديد يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على بيئة سليمة ومستدامة.

أما على المستوى السياسي فقد بدأ المجتمع الدولي، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، يدرك مدى الحاجة إلى مزيج من الجهود السياسية والعلمية لحل مشاكل البيئة وعندها أصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا معرفيا للتنمية في العالم، وبدأ يحل مكان برنامج "التنمية بدون تدمير" Development without Destruction الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP في السبعينات ومفهوم "التنمية الإيكولوجية" Ecodevelopment الذي تم تطبيقه في الثمانينات. ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق

[1] كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٢م، ص٤٢٣.

عالمي في مؤتمر قمة الأرضEarth Summit الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م. وقد برز هذا الاهتمام العالمي بقضية البيئة بوضوح في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية، وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام ١٩٩٥، على عنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر[١].

ومن خلال الإطلالة السابقة يتضح أن بداية مفهوم التنمية المستدامة كان متمركزا حول البيئة والاهتمام بها، إلا أنه لا ضرر في ذلك فلا بيئة بدون إنسان ولا إنسان بدون بيئة، فالبيئة في الأصل هي " بيئة بشرية " وهو الاسم الذي أطلق على أحد مؤتمرات الأمم المتحدة المهتمة بالتنمية المستدامة عام ١٩٧٣م، وخير دليل على ذلك أيضا أن تقرير " برتلاند" يركز على الإنسان، وهو ما يعنى بشكل مبدئي اهتمامه بالرخاء الإنساني من خلال تحقيق احتياجاته والتأكيد على جودة الحياة مع حماية البيئة مع التركيز في ذلك على قيمة المساواة وأهميتها في التغلب على المشكلات البيئية المختلفة، و في هذا الإطار قدم التقرير سبع استراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة وهى كالتالي[٢]:

١- إنعاش النمو ومحاربة الفقر.

٢- تغيير جودة النمو.

٣- تلبية الاحتياجات الجوهرية الأساسية.

٤- التأكيد على مستوى معيشي متواصل ومستديم للسكان.

٥- حماية قاعدة المصادر أو الموارد.

٦- إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة الأزمات.

٧- الأخذ في الاعتبار أهمية البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار.

[1] United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report, 1995*, New York: Oxford University Press, 1995

[2] I bid , PP. 18: 19

مشكلة الدراسة:

في ضوء المنهج العلمي وفي إطار التمسك بأخلاقيات ومبادئ الخدمة الاجتماعية، استعان الباحث بمجموعة من الأسس المنهجية، وعلى أساسها صاغ تساؤلات دراسته، وحدد أدواته التي بها يستطيع الإجابة على تساؤلاته، كذلك مجالات دراسته وأساليب المعالجة الإحصائية اللازمة للدراسة.

وفي ضوء ما تقدم وما أسفرت عنه الدراسات السابقة أمكن تحديد مشكلة الدراسة في محاولة الكشف عن الأبعاد التي حققتها التنمية في مجالاتها المختلفة بالمملكة العربية السعودية، الأمر الذي تحاول الدراسة الحالية الوصول إليه من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

تساؤلات الدراسة

تحقيقاً للهدف من الدراسة وهو الكشف عن الأبعاد التي حققتها التنمية في مجالاتها المختلفة بالمملكة العربية السعودية، تحاول الدراسة الميدانية الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما أهم الموارد الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟
٢. ما فلسفة التنمية المستدامة؟
٣. ماذا حققت التنمية في العديد من المجالات الاقتصادية ؟
٤. ما مدى تطابق المتطلبات السابقة مع متطلبات مفهوم التنمية المستدامة الذي أخذت به المملكة العربية السعودية منذ بداية تطبيق خطط التنمية ؟
٥. ما مقترحات تحقيق التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية

١- بيان أهم الموارد الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية.

٢- الكشف عن فلسفة التنمية المستدامة.

٣- تحديد أهم منجزات التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية.

٤- تحديد أهم منجزات التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.

٥- التوصل إلى مجموعة من المقترحات والإجراءات التنفيذية لتفعيل خطط التنمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

١) التعريف بالتنمية المستدامة وما حققته من تحسن مستمر في الإنتاجية والكفاءة في جميع الأنشطة الاقتصادية من خلال خطط التنمية.

٢) إبراز جهود الدولة ودورها في تنمية القوى البشرية.

٣) إبراز دور التنمية البشرية التي تؤكد على توفير العناصر التي تجعل المواطن عاملا منتجا وقادرا على العطاء من خلال مفهوم التنمية المستدامة.

٤) إبراز الدور الإيجابي للدولة واهتمامها بتنويع القاعدة الاقتصادية في ظل المتغيرات في المستجدات الاقتصادية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية وفقا لمفهوم التنمية المستدامة ومتطلباتها.

٥) إبراز دور المملكة في زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦) بيان الجهود المبذولة من قبل المملكة بما توليه من عناية فائقة بالفئات المحتاجة.

٧) بيان الدور البارز للدولة في اهتمامها بتهيئة المناخ الملائم لزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨) قد تفيد نتائج هذه الدراسة في الوقوف على أهم المشكلات التي تواجه التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، وسبل التغلب عليها ومن ثم النهوض بكافة القطاعات التنموية بالمملكة.

مصطلحات الدراسة:

النمو الاقتصادي: يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبِّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي.

التنمية المستدامة:développement durable هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنجليزي sustainable development الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية

(القابلة للإدامة) أو (الموصولة)، ولقد تم اختيار مصطلح (مستديمة) لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية.

كما يعرفها Edwerd barbier: "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي[١].

الدراسات السابقة

المحور الأول: دراسات تناولت أبعاد التنمية المستدامة.

درس كاتو وآخرون (Kato et al.، 2000) [٢] كيفية تشجيع الحاكمية الرشيدة لتحقيق التنمية المُستدامة في كمبوديا، وذلك بإختبار الحاكمية الرشيدة من حيث المُسألة والشفافية وقابلية التوقع والمشاركة، في كل من القطاع العام والمجتمع المدني والإعلام، في قطاعات إعادة هيكلة المالية العامة وإعادة هيكلة الخدمة المدنية والقوات المسلحة واللامركزية وإعادة هيكلة النظام القضائي والتكامل الإقليمي. وقد أشارت هذه الدراسة الوصفية إلى بعض المسائل الهامة في الحاكمية التي تؤثر في التنمية في كمبوديا، مثل ضُعف المسألة في القطاع العام ومحدودية العلاقة والتفاعل المُنتج بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية ومركزية الإدارة المالية العامة وضعف مشاركة الأقاليم فيها. وهذا كله سوف يؤدي إلى إيجاد بيئة خصبة للفساد.

دراسة مارى بوزولى Maria Bozzoli(٢٠٠٠م)[٣]: خلصت الدراسة في نتائجها إلى أن التنمية المستدامة لا تهتم فقط بحماية الطبيعة والاستخدام العقلانى

---

[1] عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، ٠٧-٠٨ أبريل ٢٠٠٨ ، جامعة سطيف، ص ٤.

[1] ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، ٠٧-٠٨ أبريل ٢٠٠٨ ، جامعة سطيف، ص ٤

[2] Kato, Toshiyasu; Kaplan, Jeffrey A.; Sophal, Chan and Sopheap, Real (2000), Cambodia: Enhancing Governance for Sustainable Development, Asian Development Bank (ADB), Cambodia Development Resource Institute, Working Paper 14, May.

[3] Maria Bozzoil Eugenia: A Role for Anthropology in /sustainable Development in Costa Rica , Human Organization , Vol. 59, no, 3 , 2000

للموارد الطبيعية ولكنها أيضا تهتم بالعدالة الاجتماعية والفقر والتهميش الاجتماعي، وأوصت الدراسة بدمج المتغيرات البيئية مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لاستراتيجية التنمية المستدامة.

دراسة أماني عبده السيد محمود أيوب (٢٠٠١م)[١]: حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن تنفيذ البرامج المدرة للدخل قد نجحت في تحقيق الأهداف التالية:

١. القدرة على إدراك احتياجات المجتمع.
٢. القدرة على استثمار الموارد بما لا يجور على حقوق الأجيال المقبلة.
٣. فهم معنى التنمية البشرية المستدامة، وبناء على ذلك تبين أن هناك علاقة طردية بين إدرار الدخل والذي يستهدف في الأساس التخفيف من الفقر وبين التنمية المستدامة وأبعادها.

أسفرت هذه الدراسة عن نتيجة مؤداها أن تحقيق الأهداف المرجوة على المستوى السكاني وعلى مستوى الاقتصاد الفردي يؤدى إلى تحقيق التواصل في التنمية والى تحقيق العدل والى مجتمع دولي مستقر

دراسة منى جميل سلام محمد الجمال (٢٠٠٤م) [٢]:

حيث هدفت الدراسة إلى محاولة التوصل إلى محددات نموذج محلى للتنمية المتواصلة من خلال الممارسة وقد أثبتت نتائج الدراسة أن لبرنامج التدخل المهني اثر في التخفيف من الفقر على المستوى المحلى وذلك باستخدام استراتيجية التنمية المتواصلة، وكذلك أن للبرنامج اثر في العمل على إشباع الحاجات الأساسية للعينة المستهدفة وإكسابهم بعض المهارات اللازمة للارتقاء بمستواهم المعيشي.

دراسة عبد الله بن جمعان الغامدي (٢٠٠٧)[٣] التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، حيث عرضت لمفهوم الحداثة والنتائج السلبية المترتبة على تبنيه في نظرية التنمية وخاصة في مجال البيئة، والتعريف بمفهوم التنمية المستدامة، والتعريف بوجهات النظر المختلفة حول الأزمة

[1] أماني عبده السيد محمود أيوب: تقويم برامج مركز التنمية المستدامة للتدريب وبناء القدرة بالإسماعيلية، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التخطيط الاجتماعى، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠١م

[2] منى جميل سلام محمد الجمال : استخدام استراتيجية التنمية المتواصلة للتخفيف من الفقر فى المجتمع المحلى،رسالة دكتوراة ،جامعة القاهرة،كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم،٢٠٠٤م

[3] عبد الله بن جمعان المغربي: التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م.

البيئية وسبل مواجهتها، استعراض الجهود الدولية حيال تبني تنمية أكثر استدامة، وقمت بعض التوصيات والاقتراحات فيما يتعلق بحماية البيئة والعمل على استدامتها.

دراسة لخديمي عبد الحميد، وأولاد حيمودة عبد اللطيف (٢٠١٢)[1] هدفت إلى التعرف على مؤشرات التنمية المستدامة ومدى ارتباطها بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، والتعرف على تأثيرات المسئولية الاجتماعية للمنظمات على المجتمعات، ودورها في محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ولأغراض تحقيق هذه الأهداف تمّ اتباع منهجين هما أولاً المنهج الوصفي والذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفاً علمياً دقيقاً، بهدف تحديد ملامحها وصفاتها الخاصة بها تمهيداً لتحليلها، بمعنى أن عملية الوصول إلى النتائج في هذا البحث قد تمت وفقاً لتسلسل منطقي ابتداءً من وصف العلاقة القائمة بين ا لمفاهيم الأساسية في هذه الدراسة، وثانياً المنهج التحليلي التقييم ي والذي يعتمد على تحليل العلاقات التي تم وصفها بناءً على المنهج السابق ومن ثم بيان النتائج بصورتها الواقعية سواءً كانت سلبية أم ايجابية، ومن ثم تقييم ما افرزه التحليل للعلاقات بين المفاهيم الأساسية في هذا البحث من أجل الخروج بالتوصيات الملائمة.

دراسة محمد محمود العجلوني (٢٠١٣)[2] حيث هدفت إلى التعرف على أثر الحكم الرشيد في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، و ناقش البحث بالتحليل خصائص ومبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد وعلاقة كل ذلك بالنمو الاقتصادي، على المدى القصير، والقدرة على إدامته بما يُحقق التنمية الاقتصادية المُستدامة، على المدى الطويل. كما تم تطوير نموذج اقتصادي رياضي لقياس أثر الحكم الرشيد في إدامة النمو الاقتصادي باستخدام الانحدار المتعدد ذو التأثير الثابت. وقد تم تطبيقه على مؤشرات الحاكمية والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١١، التي أظهرت بياناتها تصدر دولة قطر لكافة الدول العربية ليس فقط في النمو الاقتصادي والسكاني وإنما أيضاً في مؤشرات الحاكمية الرشيدة. وبهدف التأكد من اتجاه العلاقة من الحاكمية للنمو الاقتصادي، وليس العكس، فقد تم عنقدة البيانات واستخدامها في نموذج الانحدار المتعدد ذو التأثير العشوائي، الذي أكدت نتائجه ما تم

[1] لخديمي عبد الحميد، وأولاد حيمودة عبد اللطيف: مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال (معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال تجاه أصحاب المصالح)، ملتقى منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠١٢م.

[2] محمد محمود العجلوني: أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، استانبول، تركيا، ٢٠١٣م.

إستنتاجه من حيث وجود تأثير للحاكمية الرشيدة على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية. وقد أظهر التحليل أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط إيجابياً بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية في الدول العربية. وأن هذه العلاقة غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة، إذ أن كون الدولة نفطية أم غير نفطية لم يُؤثر في هذه العلاقة. كما أظهرت النتائج بأن ليس جميع مؤشرات الحاكمية على نفس المستوى من الأهمية في التأثير النمو الاقتصادي. فلمؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، بينما ليس لمؤشرات المشاركة والمسألة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثير واضح بسبب ضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي، وعدم ملائمة هذه المؤشرات لثقافة وبيئة المجتمعات العربية، التي تتصف غالبيتها بضعف الوعي السياسي.

المحور الثاني: دراسات تناولت مجال التنمية الاقتصادية.

دراسة عابدية إسماعيل خياط (١٩٨١م)[١]: وقد أثبتت نتائج هذه الدراسة أن هناك نقصاً شديداً في الكوادر البشرية بصفة عامة والكوادر البشرية المؤهلة تأهيلاً عاليا بصفة خاصة، وأكدت أن الجامعات السعودية تقع عليها مسئولية كبرى تجاه إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لسد بعض العجز الذي تعانى منه المملكة والذي يمكن بواسطتها تنفيذ خطط التنمية، وقد تبين من نتائج الدراسة أن الدولة هي الممول الرئيسي لبرامج الرعاية الاجتماعية وما تقدمه الحكومة يمثل أفضلية لغالبية المبحوثين بالمقارنة مع ما يقدمه القطاع الخاص، وأن هناك رغبة لدى المواطنين في المزيد من التوسع في مجالات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة على الرغم من أن سياسات الرعاية الاجتماعية تشجع وتدعم المبادرات الذاتية ومبادرات القطاع الخاص. وقد اقترحت الدراسة ضرورة تطوير الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية.

دراسة أحمد إبراهيم العلى (٢٠٠٠ م)[٢]: تناولت الدراسة المؤشرات الإجمالية، والتكميلية للتنمية البشرية، وكذلك القاعدة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، ثم التجارة الخارجية والمركز المالي الدولي. وكان من أهم مقترحات هذه الدراسة:

- الاستفادة من فرص الانفتاح فيما بين الأقطار العربية لتنشيط الاستثمار وتقليص البطالة.

---

[١] عابدية إسماعيل خياط : دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة الملك فهد بن عبد العزيز – ١٩٨١ م.

[٢] أحمد إبراهيم العلى: التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي (مؤشرات مقارنة)، دراسة في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بحوث الندوة الفكرية لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة ،بحث علمي منشور، بغداد، ٢٠٠٠م، ص ص ٢٢٦ – ٢٣٧.

- تبادل الخبرات العربية في كافة ميادين التنمية الاجتماعية.
- إعداد مقترحات لاستراتيجيات قطرية للتنمية المستدامة.

دراسة سعاد السيد عبد الرحيم (١٩٩٠م)[١]: أثبتت الدراسة في نتائجها أن أساليب التكييف مع الفقر تختلف طبقا للمستويات الاجتماعية والاقتصادية سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الأسرى أو على مستوى المجتمع المحلى.

دراسة أمل إبراهيم عبده سليمان (١٩٩٤م)[٢]: حيث أكدت نتائج هذه الدراسة على أن إشباع الفقراء لحاجاتهم من الرعاية الصحية أقل من إشباع الأغنياء كما أن هناك علاقة طردية سالبة بين الفقر وإشباع حاجات الرعاية الصحية أي أن الفقراء يحصلون على إشباع أقل من غيرهم لحاجاتهم من الرعاية الصحية.

دراسة تومادر مصطفى أحمد (١٩٩٥م)[٣]: والتي خلصت إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من أثر الفقر وذلك بمراجعة اتجاهات الدول ناحية التنمية ومعالجة آثار الفقر مع ضرورة متابعة الجهود الوطنية على المستوى المركزي وعلى المستويات المحلية.

دراسة منى بدري سيد، عائشة خليل مدبولى (١٩٩٥م)[٤]: حيث انتهت هذه الدراسة إلى حساب تكلفة بنود الإنفاق اللازمة لإشباع الحاجات المعيشية للأسر كما أشارت الدراسة إلى ضرورة أن يكون لدى الأسرة دخل كاف لتتمكن من الإنفاق فضلا عن قدر من المدخرات ولو ضئيل لمواجهة الحاجات المستقبلية.

---

[1] سعاد السيد عبد الرحيم: التكيف مع أنماط الفقر ومواجهة الفقراء لفقرهم دراسة في حي شعبي، رسالة ماجستير " غير منشورة "، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس، ١٩٩٠م

[2] أمل إبراهيم عبده سليمان: العلاقة بين الفقر وإشباع حاجات الرعاية الصحية " دراسة مطبقة على مدينة الفيوم " رسالة ماجستير، " غير منشورة "، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ١٩٩٤ م.

[3] تومادر مصطفى أحمد: مشكلات الأمن الاجتماعي وتأثيرها على حياة المواطن المصري ودور طريقة تنظيم المجتمع في مواجهتها، المؤتمر العلمي الثامن " الخدمة الاجتماعية وقضايا الأمن الاقتصادي "، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، من ١٦- ١٨ مارس ١٩٩٥م

[4] منى بدري سيد، عائشة خليل مدبولى: الحاجات المعيشية للأسرة " دراسة حالة "، بحث مقدم لمعهد التخطيط القومي بالقاهرة كتكملة لمتطلبات الحصول على درجة دبلوم معهد التخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٤م

دراسة مارك اندريا A.Markandya (٢٠٠١م)[1]: ولقد اهتمت هذه الدراسة بمناقشة العلاقات والروابط بين الفقر والبيئة، وكيفية ارتباطهم بالأهداف الواسعة للتنمية الاقتصادية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من المقترحات أهمها: التقدم نحو اتباع طريقة التنمية المتواصلة، العمل على تقييم السياسات والبرامج التي من شأنها العمل على التخفيف من الفقر.

دراسة سيرجى بيررليت Sergio pereiraleite (٢٠٠١م)[2]: ولقد خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة استخدام وتشجيع استراتيجيات التنمية التي تساعد في تحريك عدم التوازن الداخلي والخارجي والتي تزيد أيضا من مستويات الاستثمار والتقليل من الفقر وذلك نظرا لنجاح منظمة النقد الدولي IMF في استخدام مثل هذه الإستراتيجيات والتي ساندت بدورها حقوق الإنسان على مختلف أنواعها.

وبتحليل تلك الدراسات السابقة والتي ارتبطت بمتغيري الدراسة الأساسيين يتضح ما يلي:

١- أن المبادئ الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة المتفق عليها في كل المجتمعات تشمل العدالة وأهمية المشاركة وأهمية دور المرأة والجمعيات الأهلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، (دراسة جينفر Jenrife Cornman ١٩٩٦م، ودراسة كومبير Bhatta Gambhir ٢٠٠١م، ودراسة توماس Thomas Malone ٢٠٠٢م).

٢- أن هناك علاقة واضحة بين التنمية المستدامة والفقر وهذا ما أكدته العديد من الدراسات السابقة في إشارتها لإستراتيجيات التنمية ودورها في التخفيف من الفقر، (دراسة ونتر Deborah Winter ٢٠٠٢ م).

٣- أن البيئة والإنسان والتنمية هم أساس أي تغيير تستهدفه التنمية المستدامة (دراسة بوزلى Maria Bozzoli ٢٠٠٠ م)

٤- الاستثمار في البشر وقدراتهم والعمل على تنميتهم هو أحد أهداف التنمية البشرية المستدامة.

[1] A.Markandya: Poverty Alleviation and sustainable Development , Implications for Management of Natural capital , university of Bath and The World Bank prepared for the workshop on poverty and sustainable Development . Organized by The International Institute for sustainable Development , Ottawa ,2001

[2] Sergio Pereiraleite: Human Rights and IMF, Finance and Development . Ent, Vol> 38. No. 4. Dec 2001

٥- أن ضمان توفير دخول مناسبة للفقراء بالاعتماد عليهم والاهتمام بحاجاتهم والعمل على الاستثمار من أجل إشباعها يمكن اعتبارها استراتيجية التنمية المستدامة.

٦- تتفق الدراسة الحالية مع جميع الدراسات التي جاءت مؤكدة على أهمية امتلاك الفقراء وبخاصة النساء منهم لمواردهم ومصادر إنتاجهم ولا يتسنى ذلك إلا من خلال تمويل الفقراء من خلال القروض الصغيرة التي تساعدهم على تحسين نوعية حياتهم وزيادة دخولهم ومن أبرز الدراسات التي أكدت على ذلك دراسة (UNRWA).

٧- خرجت أغلب الدراسات السابقة بمجموعة من المقترحات تفيد في التغلب على الفقر ومحاربته في حين أن الدراسة الحالية تستهدف الخروج بمجموعة من المحددات التي تفيد وتساعد على كيفية تحقيق واستخدام استراتيجية التنمية المستدامة على مستوى المملكة العربية السعودية.

ويمكن تلخيص أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في النقاط التالية:

١- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في التعرف على مؤشرات قياس الفقر ومن أهمها كفاية الدخل وإشباع الحاجات الأساسية والصحة والتعليم والمشاركة إلى جانب المهارات الواجب إكسابها للفقراء للعمل على تحسين حياتهم ومن أهمها التعاون، وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات.

٢- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة الحالية وتساؤلاتها.

٣- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد المجال البشرى للدراسة والذي يتمثل في أرباب الأسر في مجتمع البحث في المملكة العربية السعودية.

٤- أفادت الدراسات السابقة الدراسة الحالية في تناولها لبعض المتغيرات المرتبطة بالتنمية المستدامة، والتي أفادت في البناء النظري للدراسة ثم بناء أداء الدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

آراء في النمو الاقتصادي

لقد كانت أفكار الاقتصاديين التجاريين في المفهوم الكلاسيكي وقبل ظهور النظرية الكلاسيكية تتمثل في دعوتهم لضرورة تعزيز قوة الدولة في الحياة الاقتصادية وزيادة ثروتها وبالتالي تقوية نفوذها الاقتصادي والسياسي. ودعوا من اجل ذلك إلى

تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات كما نادوا بتشجيع قيام الصناعات التحويلية، ورغم ذلك كانوا يضعون نشاط التجارة في مقام أعلى من فروع النشاطات الاقتصادية الأخرى ومنها الصناعة.

وكان لظهور المذهب الفردي بآرائه التحررية في شأن الدعوة لحرية العمل وحرية التجارة آثاره العميقة في تغيير وجه الحياة الاقتصادية مما أسفر عن ازدهار الصناعة وانتعاش النشاط الزراعي والتجاري وفي ظل تلك البيئة الاقتصادية ظهرت النظرية الكلاسيكية التي تستند في الأساس على الحرية الفردية. وعرف النظام الاقتصادي الذي ساد دول أوربا في تلك الفترة بالنظام الرأسمالي الحر.

وجاءت أفكار "آدم سمث" والطبيعيين والتي دعت إلى ترك الحرية للأفراد وفقاً للنظام الطبيعي واعتبار مصلحة الأفراد هي جزء من مصلحة الجماعة وطالبوا بعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لتترك الحياة الاقتصادية تسير نحو التوازن التلقائي بفعل جهاز الائتمان الذي يضم قوى العرض والطلب. فقد ركز "آدم سمث" على استخدام أسلوب التحليل ذو الطابع الحركي للنظرية الاقتصادية وموضحاً أهمية عملية تراكم رأس مال لتحقيق النمو الاقتصادي. كما جاءت أفكار "دايفيد ريكاردو" لتوضح أهمية طبقة الرأسماليين في تنظيم عملية الإنتاج ودفع التنمية الاقتصادية فهي الطبقة التي توظف أرباحها في عمليات التراكم الرأسمالي بهدف زيادة الدخل القومي. كما أوضح "ريكاردو" بان النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق الفائض الاقتصادي. بينما أوضح "روبرت مالتس" إن النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق تقليل الفجوة بين موارد الثروة المحدودة والرغبات الإنسانية غير المحدودة. ويتم ذلك عن طريق زيادة الثروة والعمل على تنويع مواردها وتحقيق أقصى استخدام ممكن لها، مع تأكيده على دور العمل في زيادة الناتج.

وفي ظل التجربة الواقعية فقد خضعت آراء الكلاسيك إلى الكثير من الانتقادات وخاصة استئثار للحرية الفئات الرأسمالية الاقتصادية وامتلاكهم العناصر والإنتاج أتاح لهم التسلط على علاقات العمل. ولذلك سوء توزيع الموارد المتاحة وتركز المشروعات في مناطق معينة. وتعميق استغلال الشعوب ونهب خيراتها من خلال أفكار المنافسة بشروطها المثالية وفكرة التوازن التلقائي عن طريق تحركات قوى العرض والطلب.

ويعتبر "كارل ماركز" من اشد النقاد للنظرية الكلاسيكية والتي ارتكزت آراءها على فكرة التفسير المادي للتاريخ والتي تقرر أن تاريخ البشرية عملية واحدة تخضع لقوانين يمكن اكتشافها حيث تتضمن عملية تغيير مستمرة. وأن الأساس في النظام الاقتصادي هي طرق الإنتاج والبيئة والظروف الاقتصادية. ولذلك فقد انتقد طريقة الإنتاج في النظام الاقتصادي الرأسمالي والتي تهدف إلى تعظيم أرباح الرأسماليين. كما أكد على فكرة فائض القيمة التي يحصل عليها الرأسماليون نتيجة استغلال العمال والفرق ما بين قيمة إنتاج العامل والأجور التي يحصل عليها. ودعا إلى الملكية

الجماعية لوسائل الإنتاج وإلغاء الملكية الخاصة للمشروعات. وحدد هدف النشاط الاقتصادي بإشباع حاجات الجماعة وليس الربح. كما نبه إلى حقائق الصراع الطبقي والأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي معزياً ذلك إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من ناحية واستغلال الطبقة العاملة من ناحية ثانية.

ثم جاءت أفكار "جون مانيارد كنيز" من خلال مؤلفه الشهير النظرية العامة للتوظيف وسعر الفائدة والنقود وذلك في عام ١٩٣٦ والذي تسبب صدوره ثوره في الرأي واختلاف وتعدد آراء المفكرون في ذلك الوقت حيث استهدفت نظرية كينز تحديد العوامل الواقعية المؤثرة حجم التوظيف الفعلي في المجتمع وبحث كيفية القضاء على البطالة. فأكد كينز أن العوامل الرئيسية المحددة للتوظيف هي العرض الكلي والذي تقابله كمية النقود التي يرى المنظمون ضرورة الحصول عليها من بيع منتجاتها، والطلب الكلي ويقابله كمية النقود التي يتوقع المنظمون الحصول عليها من بيع منتجاتها. ويرى أن إنعاش الطلب الفعلي سيزيد من حجم التوظف وامتصاص البطالة في المجتمع. وهكذا فقد حققت نظرية كينز لعلم الاقتصاد كسباً هو إدخالها لطريقة تحليل التوازن الكلي التي تتناول دراسة المجاميع الاقتصادية الكلية، وما أوضحته من إمكانية استخدام أدوات التحليل الاقتصادي في حل المشكلات الاقتصادية على المستوى القومي وخاصة مشكلة البطالة.

وهكذا تواردت أفكار وآراء الاقتصاديين في النمو والإنماء الاقتصادي خلال القرن الماضي ومن أبرزهم ((شومبيتر)) ونظريته في التجديد ودور المنظمين في النمو وتقلبات النشاط الاقتصادي مركز في كتابة التنمية الاقتصادية على كيفية حدوث النمو وعوامله الأساسية حيث أعطى دوراً مؤثراً لتنظيم العملية الإنتاجية، فقد اعتبر النشاط التجديدي للمنظم هو محور حركة رأس مال والربح والفائدة إذ أن رأس المال النقدي لا يهم في حد ذاته فالمنظم هو الذي يتحكم في تكريسه للإنتاج في شكل عناصر إنتاجية وأن الربح الفائض بعد التكلفة الإنتاجية.

ثم جاءت نظرية "آرثر لويس" عن التنمية الاقتصادية في ظل عرض العمل غير المحدود فقد افترضت النظرية وجود فائض عماله في القطاع التقليدي الزراعي وان عرض العمال تام المرونة عند معدل الأجر الجاري وفي ظل وضع اقتصادي مستقر حيث يرى أن السبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية هو تحويل ذلك الفائض العمالي الذي يعاني من البطالة المقنعة في القطاع الزراعي التقليدي للعمل بالقطاع الصناعي المتقدم، كما يفترض اقتران معدل التركيم الرأسمالي في القطاع الصناعي دائماً بمعدل حركة انتقال العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي والذي يستخدم فيه السلع الرأسمالية من آلات ومعدات ترفع من مستوى الإنتاجية.

وجاء نموذج "هارود – دومار" ليؤكد على أهمية ودور التكوين الرأسمالي حيث ركز على أهمية رأس المال في التكوين الرأسمالي الذي يتوقف على أحداث زيادة صافية في معدلات الدخل وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي ومشيراً إلى أن العوامل الأساسية التي يتوقف عليها نمو الدخل القومي هي في الميل الحدي للادخار وإنتاجية رأس المال أو معامل الإنتاج لرأس المال.

أما الاقتصادي "زالت روستو" فقد أكد أن فكرة النمو الاقتصادي تقوم على أساس أن الاقتصاد القومي ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي. كما أكد على أن عملية التنمية الاقتصادية التي تسعى لها الدول النامية مسألة ممكنة طالما أنها قد استوعبت العوامل التي تنقلها من مرحلة إلى أخرى ومتخطية كل الصعاب التي تصاحب كل مرحلة. وقد حدد روستو مراحل لعملية النمو الاقتصادي عند الدول النامية تتلخص بخمسة مراحل هي:

١- مرحلة المجتمع التقليدي ٢- مرحلة التهيؤ والانطلاق

٣- مرحلة الانطلاق ٤- مرحلة النضج ٥- مرحلة الاستهلاك الكبير.

وأعطى تفصيلاً لكل مرحلة مدعياً أنها نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الاقتصادية التي شهدها التاريخ الحديث.

وبعد أن استعرضت بإيجاز بعض آراء ونظريات النمو الاقتصادي المختلفة وكان الهدف هو أن نتعرف على المتغيرات التي تقف وراء عملية التنمية وتطور الفكر الاقتصادي والتي كانت سبباً في ظهور سياسات واستراتيجيات تنموية مختلفة باختلاف البلدان واقتصادياتها فالاستراتيجية في أي دولة تبنى على تحليل كامل للقوانين الموضوعية التي تحكم نمو الاقتصادي القومي ثم وضع تصور لما يجب أن تكون عليه التنمية في المستقبل. وعليه فالاستراتيجية هي الإطار العام أو التوجهات الرئيسية التي تصاغ وفقاً لها أهداف العمل التنموي. وليس هناك استراتيجية أو برنامج إنمائي واحد يصلح لجميع البلدان النامية. لذلك برزت في الفكر الاقتصادي عدة استراتيجيات تنموية منها[1]:

- استراتيجية للتنمية تعتمد على الإمكانات المحلية والسوق الوطنية. وأخرى تعتمد على السوق والإمكانات الخارجية.
- استراتيجية للتنمية التي تعتمد على الدور الرائد للدولة والقطاع العام. وأخرى تقوم تلقائياً وتدريجياً على النشاط الخاص.

[1] جبري محمود حسين د. عصام البدراوي "التخلف والإنماء الاقتصادي" جامعة المنصورة كراس داخلي غير منشور عام ١٩٨٧.

- استراتيجية للنمو المتوازن في كافة قطاعات الإنتاج تقوم على دفعة قوية من حد أدنى وأخرى للنمو غير المتوازن الذي يبدأ بالتركيز على بعض القطاعات.
- استراتيجية للتنمية الشاملة تجمع في إطار واحد بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية في حياة المجتمعات وأخرى تركز فحسب على الجانب الاقتصادي.

ومهما تكن أهداف السياسات الاقتصادية فإنها لا تزال قاصرة عن مواجهة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية خاصة وان هذه البلدان استمرت لفترة طويلة تتكل على الصيغ الجاهزة والخبرات المستوردة وابتعاد الآراء والأفكار والنظريات عن الواقع العملي وعدم استطاعتها اقتراح حلول عملية للمشاكل الاقتصادية.

فقد أشار الأستاذ الدكتور عبد المنعم السيد علي إلى أن تاريخ الفكر الاقتصادي بعد "آدم سمث" هو قصة الكيفية التي حاول فيها الاقتصاديون جعل علم الاقتصاد علماً تحليلياً أكثر دقة وإحكاما. وقد أصبح هدف علم الاقتصاد هو تخليص العالم الاقتصادي مرة واحدة من النشاط الاقتصادي الهادف. أي جعل هذا العالم نموذجاً مجرداً للحقيقة الطبيعية، ومن ثم يستخلص منه اقل عدد ممكن من القوانين التي تحكم العالم الواقعي، وإحدى هذه القوانين البديهيات هو أن النمو الاقتصادي لا يختلف مبدئياً عن التغيير الطبيعي.. وبذلك أصبح العالم الاقتصادي جبرياً بارداً غير مكترث بالتطلعات الإنسانية. فبتحطم بديهيات علم الاقتصاد الرأسمالي سيتم تحرير الإنسانية في استنتاجاته الباردة[1].

التمكين الاقتصادي حق إنساني في التنمية البشرية

لقد أشار الدكتور علي الراوي[2] إلى مفهوم التمكين الاقتصادي بأنه ينصرف إلى كل الممارسات والأفعال والأنشطة والإجراءات التي تفيض إلى تنمية قدرات الأفراد بصورها المختلفة وحفزها وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على أن يكونوا ناشطين ومساهمين حقيقيين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع. وبهذا المعنى فقد أصبح التأهيل الاقتصادي ومن اجل القبول بالتمكين بصفته حقاً إنسانيا وواجباً وعلى

[1] هوشيار معروف "أزمة علم الاقتصاد وبناء النظرية الاقتصادية. وذلك ما ورد في تقديم الكتاب للأستاذ الدكتور عبد المنعم السيد علي. الجامعة المستنصرية عام ١٩٨٦، ص ٧

[2] علي عبد محمد سعيد الراوي "التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة السياسة الاقتصادية" بحث منشور في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ص١٦٨.

الجميع العمل عليه والقبول به. وأيضا تتسق الدعوة إلى زيادة فرص التمكين الاقتصادي مع الدعوة لتعميق وزيادة التنمية البشرية وجعل التنمية أكثر عدلاً وإكسائها بوجه وتقليل ضحاياها وعوادمها لتكون تنمية بشرية وإنسانية حقاً.

ومن الوسائل الفاعلة لزيادة تمكين الأفراد اقتصادياً هي في تحسين الوضع الاستهلاكي لهم وان تستهدف التنمية الحقة توفير السلع والخدمات اللازمة للوفاء بالحاجات الأساسية للناس ومنها الغذاء والرعاية الصحية والتعليم الأساسي والمأوى المناسب والتي تمثل بمؤشرات تحسين مستوى التنمية البشرية. وتشير بعض الأدبيات الاقتصادية إلى أن التنمية البشرية لا تتحقق إلا عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية. وفي ضوء هذا التطور حددت مؤشرات التنمية البشرية بمجموعات رئيسية هي[1]:

١. المؤشرات المباشرة في دلالتها على حالة الإنسان وعلى مدى إشباع حاجاته المادية والاجتماعية والمعنوية والروحية والنفسية.

٢. المؤشرات الدالة على حالة التنظيم الاجتماعي من حيث مدى تماسكه وكفاية الأداء لمؤسساته، وحراكه الاجتماعي وديمقراطية حركته وقراراته مما يتيح الوفاء بحاجاته المجتمعة من اجل البقاء والنماء والتطور.

٣. المؤشرات الدالة على توافر القوة العاملة بمعارفها ومهاراتها العلمية والفنية والتقنية وقيمها الاجتماعية المنشودة لتحقيق التنمية الشاملة.

٤. المؤشرات الدالة على قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة العلمية والتقنية والفنية والأدبية وتوظيفها لتحسين نوعية الحياة فيه.

٥. مؤشرات القدرة والموارد التي تمثل مدخلات في إشباع حاجات الفرد وحاجات المجتمع، والمادة الأولية في توظيفها لإنتاج السلع والخدمات.

٦. مؤشرات التوازن الايكولوجي ومدى صيانة البيئة الطبيعية ومواردها من التدهور والتلوث.

وتأسيسا على هذه المؤشرات فانه لم يعد محور الاهتمام في عملية التنمية هو النهوض بمعدل نمو الناتج الإجمالي أو الدخل القومي فحسب بل بدأت تبرز في كتابات واتجاهات التنمية الاقتصادية قضية التوزيع كأحد المبادئ الأساسية للعمل التنموي. وأصبحت عدالة التوزيع أو انتشار مناسب النمو على مستوى القاعدة العريضة من أفراد المجتمع هدفاً أساسيا للتنمية وركناً رئيسياً في السياسة الاقتصادية ولم تعد

[1] علي عبد محمد سعيد الراوي "التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة السياسة الاقتصادية" بحث منشور في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ص١٦٨

المقولة من أن تحقيق التنمية الاقتصادية في شكل تراكم رأسمالي من شانه أن يؤدي بعد مرحلة انتقالية إلى توفير فرص العمالة وزيادة الإنتاج مما يعم أثره على المجتمع بأسره مقبولة أو مبرراً لانعدام عدالة التوزيع في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.

وانطلاقاً من هذا التصور فان تخفيف معاناة الشرائح الاجتماعية الفقيرة لا بتم إلا من خلال توزيع الدخل، وإذا كان المفهوم السائد للفقر بأنه يمثل عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية فقد تطور هذا المفهوم ليشمل الحرمان من حق الاختيار الذي يمثله التعليم والصحة والمشاركة السياسية وهذا يعني أن مفهوم الفقر لا يعني مجرد نقص الدخل بل توسع ليعني قصور القدرة الإنسانية[١].

كما تقدمت دراسات التنمية المهتمة بالجانب التوزيعي للدخل والتي تقوم على تحليل الرفاهية الاقتصادية من ناحية النتائج التوزيعية للنمو الاقتصادية حيث ميزت تلك الدراسات بين مستوى الدخل المطلق والفقر والتفاوت النسبي في الدخل، وذلك في سبيل التعرف على أكثر الفئات استفادة من مكاسب النمو وان بعض الدراسات ركزت على مصادر التوزيع للدخل حيث يمكن قياس منافع النمو من حيث مدى تأثيرها على عدالة توزيع الدخل[٢].

وهكذا يصبح هدف التنمية في تحقيق عدالة التوزيع الوجه الإنساني للتمكين الاقتصادي تستهدفه التنمية البشرية المستدامة. وما تدعو إليه السياسيات الاقتصادية التي تقوم على انطلاق العمل الإنمائي من استراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية للكثرة الغالبة من أفراد المجتمع حيث يتجه البنيان الإنتاجي إلى نوع من التكامل الاعتماد على السوق الداخلية بدلاً من الاعتماد على الخارج في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة ويستتبع ذلك تحديث عملية التنمية من منطلق وطني يتصدى للسيطرة الأجنبية مما يمكن أن يطلق عليه "التجدد الذاتي" الذي يتمثل في تحديث الإنتاج وفقاً لمتطلبات أفراد المجتمع[٣].

وإذا كان التمكين الاقتصادي يعبر عن الوجه الإنساني للتنمية البشرية فان وظيفة السياسة الاقتصادية على صعيد التمكين الاقتصادي والاجتماعي تنشر على مساحة واسعة من الحقول والمحاور والإجراءات والتكيفات والتشريعات التي يتطلبها تحقيق هذا الهدف.

---

[1] عدنان ياسين مصطفى: التنمية المستدامة بين اوديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب، رؤية سيسيولوجية، بحث منشور في دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ص١٤٨

[2] المرجع السابق.

[3] علي عبد محمد الراوي، مصدر سابق، ص ١٧٧

ويرى الدكتور علي الزاوي في بحثه المشار إليه إلى أن أول وظائف السياسة الاقتصادية الكلية ومهماتها هي صياغة توجهات البرامج الإنمائية وتحديد اتجاهاتها وأهدافه والقطاعات التي تتمحور حولها وأولوياتها. كما يجب أن تتجه السياسة الاقتصادية إلى أي وتنمية قدراته والتي يعبر عنها بنسبة الموارد المخصصة لصالح الاستثمار البشري والخدمات المساندة لهذا الاستثمار. وان تهتم هذه السياسة في توفير فرص العمل ومستوى أجور مقبولة وفي خلق الأسواق المساعدة للطبقات الفقيرة. وتنشيط عمليات الإنتاج والتسويق وتمويل الأفراد وتمكينهم من توسيع دائرة نشاطاتهم وتوفير الحماية اللازمة والأمن الاجتماعي لهم.

من أهم الموارد الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية:

١ -النفـــــط

النفط هو المورد الاقتصادي الأول للمملكة و لقد أحدث النفط تغييراً جذرياً في حياة سكان المملكة العربية السعودية انتقلت معه البلاد من مرحلة إلى أخرى. فبعد المدخولات الاقتصادية التي أدرها النفط[1] شرعت الأجهزة الحكومية في إتباع خطط تنموية متعاقبة نقلت البلاد من مناطق جغرافية متباينة ومتباعدة إلى بلد واحد متجانس فنشأت البنى التحتية للعديد من الخدمات التي ربطت أجزاء البلاد ببعض، ونشأت طبقة وسطى تمثل الشريحة الأكبر من سكان المملكة واعتمدت الدولة سياسة الرفاه والتكلف بالكثير من المرافق الخدمية وتأتى الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والقروض الخالية من الفوائد كأمثلة واضحة على ذلك.

٢ - الزراعـــــــة

كانت الزراعة وما زالت المصدر الأساسي للغذاء في المملكة حيث تختلف أنماط الزراعة والمحاصيل الزراعية من منطقة إلى أخرى للمملكة تبعا لاختلاف العوامل المناخية والطبوغرافية وأحوال التربة[2]، ففي المنطقة الجنوبية الغربية تعتبر المدرجات الزراعية (المصاطب) أبرز صورة للنشاط الزراعي في تلك المرتفعات، و في هذه المصاطب وقد دخلت المجال بدورها لأنماط زراعية حديثة تعتمد على وسائل حديثة بدءاً من استصلاح

[1] محمد محمدين: دراسة في الهوية الجغرافية، المملكة العربية السعودية، دار الخريجى للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ٣٠٤.

[2] وزارة التعليم العالي، أطلس المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، الرياض ١٤١٩ هـ، ص ١١٩.

الأراضي المناسبة للزراعة مروراً بعملية بذر وري هذه المزارع وانتهاء بعمليات الحصاد، فانتشرت المساحات الكبيرة الخضراء التي تروى بأنابيب الرش المحورية. وتم حفر العديد من الآبار الارتوازية وانتشرت ظاهرة البيوت المحمية للتغلب على شح المحصول العائد إلى تقلب الأحوال المناخية، لقد ضمنت هذه الوسائل مجتمعة توفر محاصيل زراعية متنوعة طوال العام وبكميات فاقت الاستهلاك المحلى لتصدر إلى البلدان المجاورة.

ومما لاشك فيه أن الدولة تهتم بالزراعة اهتماماً كبيراً ومما يدل على ذلك إنشاء البنك الزراعي[١]

تأسس البنك الزراعي بموجب المرسوم الملكي الكريم ليصبح مؤسسة ائتمانية حكومية متخصصة في تمويل مختلف مجالات النشاط الزراعي في جميع مناطق المملكة للمساعدة في تنمية الزراعة ورفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي باستخدام أفضل الأساليب العلمية والتقنية الحديثة وإلى جانب نشاط البنك الرئيسي المتمثل في الإقراض الزراعي[٢]، فقد أنيط به منذ العام المالي ١٣٩٣/١٣٩٤هـ مهمة أخرى تتعلق بصرف مجموعة من الإعانات الزراعية التي تتحملها الدولة في سبيل تخفيض النفقات الزراعية اللازمة للإنتاج، والتي تمثل ٤٥ أو ٥٠% من قيمة المكائن والمضخات والآليات الزراعية بالإضافة إلى إعانة معدات تربية الدواجن وإنتاج الألبان التي تمثل قيمتها ٢٠ أو ٣٠% من تكلفتها تبعاً لمدى الاقتراض لتمويلها من البنك من عدمه ويضاف إلى ذلك صرف تكلفة نقل الأبقار المستوردة ذات الصفات الوراثية الجيدة من بلد المنشأ إلى موانئ المملكة مما انعكس بشكل واضح في دفع عجلة التطور الزراعي نتيجة تشجيع المزارعين على استعمال المعدات والآلات الحديثة ودعم مشروعات إنتاج الألبان، حيث بلغ مجموع ما تم صرفه من هذه الإعانات منذ بدء العمل بها وحتى نهاية العام المالي ١٤١٨/١٤١٩هـ ٨٩٧ مليون ريال.

٣- الرعي

كان الرعي فيما مضى نشاطاً أساسياً لكثير من سكان المملكة إلى جانب الزراعة، و في بعض المناطق كان الرعي هو النشاط الوحيد للسكان، حيث كانت الماشية والاهتمام بها محور حياة الناس، ونظرا لاعتماد الرعي على مياه الأمطار فان كثافة المراعى تتفاوت من منطقة إلى أخرى ومن زمن لآخر مما يحتم أنماطا معيشية متنقلة باستمرار، أما الآن فان تغذية الماشية والاهتمام بها أصبحت في مزارع مسورة و في

[1] المرسوم الملكي الكريم رقم (٥٨) الصادر في ١٣٨٢/١٢/٣هـ .

[2] المصدر: البنك الزراعي السعودي.

حدائق تقام خصيصا لهذا الغرض، وبانقراض الرعي التقليدي زال أسلوب الحياة المتنقلة ليحل محله أسلوب الحياة المستقرة الذي يتخذ من المدن مقرا رئيسيا له[١].

٤- الموارد الحيوانية

تعد الأغنام المصدر الرئيسي للحوم في المملكة بشقيها الضأن والماعز وتعتبر منطقتا عسير والرياض أكثر المناطق في إنتاج الضأن وذلك لتوفر الغطاء النباتي القادر على تغذية الأعداد الكبيرة من قطعان الضأن، كما تعتبر منطقة عسير ومنطقة مكة المكرمة أكثر المناطق تربية للماعز الجبلي. وبطبيعة الحال فإن وعورة المنطقة الجنوبية الغربية وفرت بيئة طبيعية ملائمة لتكاثر الماعز وقد ازدهرت مؤخرا حظائر الأبقار في المنطقتين الوسطى والشرقية وزاد الاعتماد عليها في توفير كمية كبيرة من اللحوم والحليب ومشتقاته كمصدر أساسي للغذاء في كافة أنحاء المملكة[٢]، كما ازدهرت أخيراً مزارع الدواجن في كافة مناطق المملكة لزيادة الطلب عليها كمصدر أساسي للغذاء. أما الإبل فينحصر وجودها في الأرياف والبادية وخصوصاً في جهات عدة من المنطقة الوسطي في المملكة، ونظرا لإطلالة المملكة على مياه البحر الأحمر والخليج العربي بساحل يبلغ طوله ٣٥٠٠ كيلو متر فان صيد الأسماك والروبيان التي تزخر بها سواحل المملكة كما وما زال نشاطاً رئيسياً لسكان السواحل وما زال صيد السمك وتجارته تعتمد على الطريقة التقليدية بالرغم من إنشاء عدد من الشركات المتخصصة في صيد واستزراع الأسماك[٣].

٥- الصناعة:

على الرغم من حداثة الصناعة بالمملكة، فقد شهد القطاع الصناعي بالمملكة تطوراً مضطرداً حقق خلاله إنجازات باهرة، ويرجع ذلك إلى الأهمية والدعم الذي يجده القطاع الصناعي من الدولة نظراً للدور الذي يقوم به في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية للمملكة. ولقد اشتملت جهود الدولة في دعم التنمية الصناعية على عدة محاور أساسية كان من ضمنها توفير البنية التحتية اللازمة و إنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين وإنشاء المدن الصناعية بمختلف مناطق المملكة إلى جانب إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي مع الاستمرار في تقديم الدعم والحوافز الصناعية الأخرى، وكان لتجاوب وتعاون القطاع الخاص مع الخطط والجهود الحكومية الأثر الفاعل في

---

[1] جودة جودة، شبه الجزيرة العربية، دراسة في الجغرافيا الإقليمية ،القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م، ص٥٩.

[2] وزارة التعليم العالي، أطلس المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤١٩هـ ،ص١٠٩.

[3] المرجع السابق، ص١١٣.

تحقيق إنجازات التنمية الصناعية، ونستعرض في هذا التقرير عدداً من مؤشرات التطور الصناعي بالمملكة خلال الفترة الماضية.

أولا: التحديات التي تواجه الصناعة السعودية

في هذه المرحلة التي تخطو فيها المملكة بجدية نحو بدايات القرن الحادي والعشرين، ونستعرض فيما يلي ملامح بعض أبرز هذه التحديات: -

أ- تطوير القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية:

ب- مواكبة التطورات في الأسواق العالمية

ج- الإسراع بنقل وتوطين التقنية

د- التعامل مع تشريعات ومستجدات منظمة التجارة العالمية

هـ- البيئة الصناعية وإطار التنمية المستدامة

و- تطوير مقدرات القوى العاملة السعودية

ز- تطوير الإدارة الصناعية

ح- تنفيذ وتطوير مفهوم التكامل

ط- زيادة توفير الموارد والاستثمارات في القطاع الصناعي

وفيما يلي عرض لأهم المدن الصناعية بالمملكة:.

١- مدينة الجبيل الصناعية[1]

أجرت حكومة المملكة دراسات مستفيضة، تم على ضوئها وضع تصور لبناء قاعدة صناعية متكاملة تعتمد على استغلال الثروات والموارد الطبيعية المحلية عن طريق إنشاء مدينتين صناعيتين هما الجبيل على شاطئ الخليج العربي شرق المملكة، وينبع على ساحل البحر الأحمر غربها.ولوضع هذا التصور موضع التطبيق تم تأسيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع بموجب المرسوم الملكي[2].

وقد منحها هذا المرسوم الكريم سلطات كاملة لإنشاء وتشغيل وتطوير التجهيزات الأساسية في كل من مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، مع تخصيص ميزانية مستقلة لها استقلالاً إدارياً، مما جعلها مؤسسة حكومية فريدة من نوعها. كما شيدت مدينة الجبيل

[1] المصدر: صندوق التنمية الصناعية السعودي.

[2] المرسوم الملكي رقم (م/٧٥) بتاريخ ١٣٩٥/٩/١٦هـ.

الصناعية على أحدث أساليب التقنية العالمية فضلاً عن التوسع والانتشار عالمياً عبر شبكتها التسويقية وتأكيد حضورها في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تنمية مشروعاتها الاستراتيجية والاستثمار والأبحاث والتقنية.

٢- مدينة ينبع الصناعية:

تعتبر مدينة ينبع الصناعية المحطة النهائية لخطي أنابيب البترول والغاز اللذين يمتدان من مناطق الإنتاج في شرق المملكة إلى غربها، كما أن ينبع الصناعية تعتبر أكبر ميناء على ساحل البحر الأحمر لتصدير الزيت الخام وقد أثبتت مدينة ينبع الصناعية أهميتها الإستراتيجية كميناء بديل لمنافذ تصدير الزيت الخام الواقعة على ساحل الخليج. ولقد توفرت في مدينة ينبع الصناعية أكبر قدر من الخدمات التي يحتاج إليها السكان وبما يتوافق مع متطلبات أرقى المستويات الحياتية كالخدمات السكنية والصناعية والصحية والتعليمية والترفيهية والخدمات العامة

الهيئة الملكية للجبيل وينبع

صدر المرسوم الملكي[1] المتضمن إنشاء "الهيئة الملكية للجبيل وينبع" وتكليفها بالمسئولية الكاملة عن تخطيط وإنشاء وتشغيل وإدارة جميع التجهيزات والمرافق الأساسية اللازمة لتحويل مدينتي الجبيل وينبع إلي مدينتين صناعيتين حديثتين، وهي ذات ميزانية مستقلة وصلاحيات خاصة بالنسبة للأنظمة الإدارية والمالية.

التعليم والتدريب بالمدن الصناعية الجديدة

أنشئ في الجبيل الصناعية عدد من رياض الأطفال، والمدارس بمراحلها الثلاث، ومدارس خاصة بتعليم اللغة العربية لغير العرب لمرحلة ما دون الثانوية، وقد وضعت الهيئة الملكية للجبيل وينبع مناهج خاصة للتعليم بما يتناسب وطبيعة المدينة الصناعية إضافة إلى تطبيق مناهج وزارة التربية والتعليم، ونظير حاجة المدينة المستمرة للأيدي السعودية المدربة والمؤهلة تأهيلا يتناسب مع طبيعة المدينة وأهداف إنشائها فقد افتتح " معهد الهيئة الملكية لتنمية القوى البشرية في الجبيل " الذي يضم ست وعشرون مهارة فنية لسد احتياجات المدينة. وقد جهز المعهد بقاعات التدريس والتدريب، والمختبرات والأجهزة مع مساكن للطلبة والمدربين، ويستوعب المعهد ستمائة وخمسين متدرباً سنويا.

الرعاية الصحية بالمدن الصناعية بالمملكة:-

[1] صدر المرسوم الملكي رقم (م/٧٥) بتاريخ ١٣٩٥/٩/١٦ هـ (١٩٧٥/٩/٢١ م).

نظراً الهيئة الملكية للجبيل وينبع برامج متعددة للرعاية الصحية تشمل إنشاء المستشفيات ومركز الرعاية الصحية الأولية (المستوصفات) وصحة البيئة، والصحة المهنية، والثقافة الصحية، والتدريب على الإسعافات الأولية ومكافحة الآفات والأوبئة. مثل "مستش في الحويلات" في الجبيل وعيادات تخصصية وغرفا للعزل الصحي.وهناك (مستوصفات) بالمدينة

المدن الاقتصادية:

أطلقت المدن الاقتصادية بهدف الاستغلال الأمثل لمقومات المملكة المتعددة والتي تشمل السيولة المتوفرة في القطاع الخاص وكون المملكة أكبر مصدر للطاقة في العالم ومن اكبر الأسواق الاستهلاكية في المنطقة بالإضافة إلى الاستفادة من موقع المملكة الاستراتيجي كنقطة وصل بين الشرق والغرب. ولوضع هذا الهدف موضع التنفيذ الفعال والسريع قامت الهيئة العامة للاستثمار بدراسة التجارب العالمية في هذا المجال حيث يوجد حالياً ما يزيد عن ١٠٠٠ منطقة اقتصادية حول العالم شهدنا من خلالها نماذج عديدة لنجاح تجارب النمو الاقتصادي، وتؤكد تلك التجارب أن حسن التخطيط والتنفيذ لهذه المناطق الاقتصادية من شأنه أن يفتح آفاقاً رحبة أمام المستثمرين والمواطنين والاقتصاد الوطني، و بناءا على هذه التجارب قامت الهيئة بتطوير مفهوم المدن الاقتصادية. و المدن الاقتصادية مفهوم جديد عالميا طورته الهيئة العامة للاستثمار يجمع مابين المقومات الاقتصادية للمدن الصناعية و المناطق الاقتصادية الخاصة و المناطق الحرة لتشكل مدنا حضارية

مدينة الملك عبد الله الاقتصادية

تقع "مدينة الملك عبد الله الاقتصادية" موقعاً متميزاً في غرب المملكة، ، حيث تقع بالقرب من مدينة رابغ الصناعية، ومن هذا الموقع يمكن الوصول خلال أقل من ساعة واحدة إلى القلب النابض لمدينة جدة، كما يمكن الوصول في مدة مماثلة إلى مكة المكرّمة من جانب، والمدينة المنوّرة من الجانب الآخر. والمستثمرين إلى المدينة الجديدة، للمساهمة في إنمائها بمزيد من السرعة ورفدها بمزيد من الإمكانيات، ومن أبرز إسهامات "الهيئة" في هذا السياق مفهوم مراكز الخدمة الشاملة، أي توحيد جهة استقبال طلبات الحصول على التراخيص والبتّ فيها، مما يضفي على عملية الاستثمار مقداراً غير مسبوق من السهولة والسلاسة. تأتي "مدينة الملك عبد الله الاقتصادية" أيضا لتضع أمام المستثمرين مدخلا يوفر لهم فرصا لا تعد ولا تحصى. من خلال هذا المدخل، يمكن للاستثمارات الخاصة أن تشارك في، وأن تستفيد من، ولادة مدينة اقتصادية متكاملة، يتم استحداثها في موقع غرب المملكة العربية السعودية، يتمتع بقيمة إستراتيجية عالية دوليا.

مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية

تم الإعلان عن إنشاء تلك المدينة بتوجيه سامي كريم من خادم الحرمين الشريفين في يونيو ٢٠٠٦م، يأتي مشروع مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية كجزء أساسي من حزمة الأجندة الوطنية الرامية إلى تطوير جميع مناطق المملكة اقتصاديا وخلق فرص عمل للمواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية

مدينة جازان الاقتصادية

مشروع "مدينة جازان الاقتصادية تهدف المدينة الاقتصادية إلى إنشاء منظومة متكاملة تساهم في تسخير جميع الإمكانيات للتوجه بالاقتصاد الوطني نحو مزيد من التنوع وتفعيل الاستثمارات الخاصة. لتكون بذلك مدينة اقتصادية على أفضل مستوى عالمي تركز على الصناعات ذات الاستغلال الكثيف للطاقة وتجارة المواد البترولية والخامات المعدنية.

مدينة المعرفة الاقتصادية:

أنشئت في شهر يونيو ٢٠٠٦م بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز يحفظه الله، قامت الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع مجموعة من الشركات الوطنية الكبرى، لتكون معلماً حضارياً لخدمة سكان وزوار المدينة المنورة، وصرحاً وطنياً وعالمياً للتنمية الاقتصادية المبنية على الصناعات المعرفية.

مركز الملك عبد الله المالي[1]

يمثل مركز الملك عبد الله المالي دفعة قوية لاقتصاد الرياض. والمملكة، حيث يحتوي على منطقة سياحية زاخرة بأشكال متنوعة من وسائل الترفيه والمرح. ويضم مركز الملك عبد الله المالي جامعاً وعدداً من المساجد المنتشرة في جنبات المركز، بما يهيأ لساكنيه ومرتاديه جو من الراحة واليسر لتأدية عباداتهم، فضلاً عن المجمعات السكنية التي ستحتضن العاملين في المركز، إضافة إلى فندق من فئة خمس نجوم، وقاعات للمؤتمرات والندوات ومراكز للمعارض المتخصصة .

صندوق التنمية الصناعية

صندوق التنمية الصناعية السعودي " قروضاً متوسطة وطويلة الأجل للمشاريع الصناعية بما يصل إلى ٥٠% من التكلفة الإجمالية للمشروع، كما يوفر الصندوق أيضا الاستشارات التسويقية والمالية والفنية

[1] جريدة الرياض: الاثنين ٢٩ شوال ١٤٢٧هـ - ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦م - العدد ١٤٠٢٨.

و يتمثل دور الصندوق في تنمية القوى البشرية فيما يلي[1]:

يمثل صندوق التنمية الصناعية السعودي أحد أهم مؤسسات الدولة في مجال تنمية وتطوير القطاع الصناعي بالمملكة باعتباره جهازاً تنموياً إستثمارياً تدار مهامه ومسؤولياته وفق أحدث الأنظمة الائتمانية تمشياً مع نظامه الصادر بالمرسوم الملكي الكريم[2] مما أكسبه ثقة المستثمرين السعوديين والأجانب من رجال المال والصناعة داخل وخارج المملكة.

ونظراً لأهمية دور الصندوق في دعم وتنمية الصناعة بالمملكة فقد رؤى إرساء قواعد العمل فيه منذ إنشائه على أسس إدارية ومالية تتميز بالمرونة والتطور مع مواكبة المستجدات بعلمي الإدارة والمال وما يتصل بهما من معطيات العصر من جوانبه الفنية والتقنية انسجاما مع الصلاحيات التي خولت لمجلس إدارته في إعداد وإقرار اللوائح والأنظمة المناسبة لإدارته.

لقد قامت مساهمات الصندوق في تنمية الموارد البشرية على أسس علمية مدروسة بدءاً بعمليات اختيار عناصر بشرية عالية التأهيل العلمي تتميز بقدرات شخصية قابلة للتطوير والتأهيل في التخصصات المهنية التي تتطلبها وظائف الصندوق وانتهاء بتدريب تلك العناصر تدريباً نظرياً وعملياً يتواكب مع مقتضيات التوجه العالمي والمحلي في الاستفادة من تقنية المعلومات وتبادل المعارف والخبرات مع مختلف الجهات المرموقة والحرص على استخدام كافة القدرات البشرية والمادية للارتقاء بمستوى أداء العمل العام بالصندوق.

ونظراً لعدم توفر الكوادر الوطنية الجامعية عند إنشاء الصندوق فقد استهدفت خطة الصندوق في استقطاب الكوادر البشرية تغطية تكلفة الدراسات الجامعية ودرجات الماجستير لعدد من الشباب السعوديين تمهيداً لاستيعابهم بوظائف الصندوق

إسهام البترول في التنمية المستدامة:

إن البترول والغاز اللذان حبا الله المملكة بثروات كبيرة منهما، نعم يجب أن نتعامل معهما بمنتهى الشفافية والصدق وتسخيرهما لخدمة المملكة على كافة المستويات، مع إيجاد علاقات تعاون مستمرة مع كافة الدول وشعوب العالم، فالثروة البترولية هي ثروة ناضبة طال الزمن أو قصر، وهى ثروة تواجه تحدياً من مصادر أخرى للطاقة، ومن هنا فإن التحدي هو كيف تسخر ثروة ناضبة من أجل خلق تنمية مستدامة ومتنوعة في عالم يتميز بالتغير المستمر، والمنافسة القوية. وقد أولت خطط التنمية المتعاقبة اهتماماً

[1] المصدر: صندوق التنمية الصناعية السعودي.

[2] المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٣) بتاريخ ١٣٩٤/٢/٢٦هـ.

كبيراً لتطوير قطاع النفط وتحديثه من أجل زيادة الإنتاج والإيرادات النفطية، وذلك لدوره الحيوي في التنمية حيث يعد من ركائز القوة الاقتصادية الرئيسية في المملكة ولذلك ارتبطت التنمية الصناعية في بدايتها بالتوسع في تصنيع النفط الخام واستغلال ثروة الغاز الطبيعي عن طريق إقامة معامل التكرير والصناعات البتروكيماوية وغيرها من الصناعات القادرة على زيادة القيمة المضافة لثروة النفط والغاز الطبيعي

السياحة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة:

اهتمت الدول بالتنمية السياحية في العقود الأخيرة للقرن العشرين بعد أن كان الاهتمام يتركز على التنمية الاقتصادية التقليدية التي اتبعتها معظم الدول النامية منذ تحررها بعد الحرب العالمية الثانية، وبدء تنفيذ نماذجها التنموية والانفلات من الدول الاستعمارية.

ولقد كان لبدء الاهتمام بالسياحة اهتماماً ثقافياً أو ترفيهياً بجهود فردية غير مخططة ومخططة مركزية وتم الالتفاف للتنمية السياحية عندما أدركت الدول أهمية السياحة والعائد الاقتصادي الهام الذي تحققه تلك الصناعة المستقبلية الهامة، وأصبحت الدول الكبرى تتنافس على الاستحواذ على السائحين، وعلى دفع عجلة صناعة السياحة إلى الأمام دفعات قوية ومؤخراً تم الالتفاف للعوامل البيئية والمخاطر التي قد تتسبب من الاستخدام المكثف للموارد والسياحة والبيئية.

ولضمان تنمية مستديمة محققة للتوازن البيئي يتوجب المحافظة على البيئة بإمكانياتها المادية والبشرية ونشاطاتها المولدة للموارد التي تضمن التمويل الذاتي ومن أهم هذه النشاطات النشاطات المتعلقة بالسياحة البيئية التي تعد من أنجح الوسائل للانتعاش الاقتصادي وتسهيل الاتصال بالطبيعة وحماية التنوع البيولوجي.

فقد أصبحت السياحة البيئية ذات التوازن البيئي ظاهرة هامة محورها التأمل في الطبيعة والنباتات والحيوانات وتوفير الراحة للزائرين وأصبحت العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة توازن دقيق بين التنمية والسياحة وحماية البيئة. ويعتبر التخطيط الطويل الأجل والسليم بيئيا شرطا أساسيا لإقامة توازن بين السياحة والبيئة لكي تصبح السياحة نشاطا إنمائيا قابلا للاستمرار.

مفهوم التنمية المستدامة

عرفت لجنة برنتلاند التنمية المستدامة على أنها العملية التي يمكن من خلالها تلبية حاجات الحاضر دون أن تحد من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وحاولت اللجنة أن توفق بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، في حين كانت نظرية الإنتاج الدائم تركز على الأنظمة البيولوجية، فالتنمية المستدامة الجديدة لا تعنى بالوظائف البيئية ولكنها تهتم أيضا باحتياجات الإنسان.

كما يرى البعض أن مصطلح التنمية يتضمن نوعين من الأفكار: أحدهما يركز على أهداف التنمية، والآخر يركز على الحد من الآثار السلبية الضارة للأنشطة البشرية على البيئة، وتزامنا مع مفهوم التنمية المستدامة الذي أقره تقرير " برند تلاند – مستقبلنا المشترك " فان هناك مفهوما يعد مرادفا للتنمية Sustainability، حيث يشير هذا المفهوم إلى بعض أنواع الأنشطة البشرية المحدودة، ومنها ــ على سبيل المثال ــ التنمية الصناعية المستدامة، أو التنمية الزراعية المستدامة، أو التنمية الاقتصادية المستدامة، أو التنمية الاجتماعية المستدامة، أو ما يطلق عليها التواصل الاجتماعي، فالتواصل هو أحد أربعة معايير تستخدم للحكم على التنمية بوجه عام إلى جانب الإنتاجية والاستقرار والتناسب، إلا أن هناك ما يهدد التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص، حيث ارتفاع نسبة الفقر بين سكان العالم والذي يحد من التواصل الاجتماعي، وهذا ما جعل المنظرين لهذا الموضوع يتفقون على أن هناك تلاقى بين كل من المجالات الأيكولوجية والاجتماعية للمجتمع الإنساني، حيث إن البيئة الطبيعية تعد أيضا بناءً اجتماعياً، فالطريقة التي نرى بها البيئة هي انعكاس لعلاقاتنا وقيمنا التي تؤثر على تعاملنا مع تلك البيئة[١].

كما عرفت التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير برند تلاند Brund Tland على أنها "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها". ومع ذلك فهناك إجماع على أن مصطلح " التنمية المستدامة " يشير إلى مجموعة واسعة من القضايا ويستلزم نهجا متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسية[٢].

ومن خلال المحاولتين السابقتين يتضح أن التنمية المستدامة تعتمد على ما يلي [٣]:

(أ) التخطيط الفعال للموارد المجتمعية المتاحة والتي يمكن إتاحتها.

(ب) تحقيق التوازن البيئي المنشود بين جهود وأنشطة الإنسان والبيئة التي يعيش فيها.

(ج) وجود استراتيجية محددة وواضحة لتحقيق أهداف التنمية القريبة والبعيدة المدى

ولقد عرفت وحدة تخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومي التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تؤدى إلى ما يلي[١]:

---

[1] Joge E. Hardoy, etal: Environmental Problems in The Third world cities, London , Earthscan Publications Ltd, 1995, pp 172: 177.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١م، ص ٤.

[٣] – المرجع السابق، ص ٢٢٥.

(أ) زيادة قدرة المجتمع لتحسين المستوى المعيشي لأفراده.

(ب) زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

(ج) الحفاظ على الجوانب الثقافية الإيجابية والاقتصادية والبيئية للمجتمع.

(د) خلق مجالات متعددة للدخل وقنوات للمشروعات.

(هـ) خلق مؤسسات تساعد على تضمين وتمكين أفراد المجتمع.

هذا ولقد أشار جيمس جوستاف Jemes Jostaph مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مفهوم التنمية المستدامة بقوله " أن التنمية المستدامة هي تنمية تعيد توليد البيئة بدلا من أن تدمرها وهى تنمية تمكن الناس بدلا من أن تهمشهم، إنها تنمية تعطى الأولوية للفقراء وتوسع نطاق اختياراتهم وفرصهم وتتيح الفرص لمشاركتهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم، أنها تنمية موالية للناس وموالية للطبيعة وموالية لفرص العمل وموالية للمرأة "[٢].

وفي ضوء تحليل ما تقدم من مفاهيم للتنمية المستدامة يجد الباحث أن هناك تشابهاً لتناول مفهوم التنمية المستدامة الذي أقره كل من تقرير لجنة برند تلاند والبنك الدولي والوكالة الدولية للبيئة

ويقدم جوستافو تعريفاً بصورة أكثر عمقاً وهذا ما يتوافر في التعريف التالي للتنمية المستدامة[٣]:

- التنمية المستدامة قد تكون إلى درجة كبيرة مدركاً أخلاقياً أكثر منها مفهوماً علمياً مرتبطاً بصورة أكثر بفكرة العدالة ونظريات التعاطف والمشاركة الكونية.
- تشمل التنمية المستدامة العلوم الطبيعية والاقتصاد ولكنها أساس مسألة ثقافة فهي مرتبطة بالقيم التي يحياها الإنسان وبالطرق التي يدرك بها الناس علاقاتهم بالآخرين.

---

[1] وحدة تخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومي: النوع والتخطيط والتنمية ،القاهرة، العدد الخامس، يناير ٢٠٠٠م، ص ١٠ .

[2] أمير سالم، علاء غنام: خرافة التنمية أو السوق العالمي لتجارة الجوع ،القاهرة، ط١ ،١٩٩٦م، ص ٥٩ .

[3] جوستافو لوبيز أوسبينا Gustavo L'opez. Ospina: التعليم للتنمية المستدامة . التعليم من أجل التنمية المستدامة، التحدي المحلى والعالمي، (ترجمة: مجدي محمد على) ،مستقبليات مجلة فصلية للتربية المقارنة، العدد رقم ١١٣، مكتب التربية الدولي، مارس ٢٠٠٠م، المجلد ٣٠، العدد ١، جينيف، ص ٣٧

- **التنمية المستدامة هي استجابة إلى حاجات لا يمكن تجنبها من أجل تنمية مدخل جديد للعلاقات بين الشعوب، وفهم جديد للمعايشة، إنها الأساس ومصدر إحساس للوجود الإنساني.**
- **تحدث التنمية المستدامة عندما نعترف بالعلاقات بين الحاجات الإنسانية والبيئة الطبيعية كما أن هذا التعاون بين الناس والبيئة يجعل من الضروري ألا يكون هناك تحيز لفئة على حساب فئة أخرى، والبيئة لا يمكن حمايتها بطريقة يمكن بها أن نترك نصف الإنسانية في حالة فقر[١].**
- **ربط الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية بشئون البيئة يعد جانباً أساسياً في التنمية المستدامة.**
- **ولتجنب المعضلات علينا أن نتفهم التنمية المستدامة على أنها علاقة طويلة المدى جديدة ومتجددة بين الناس ومعيشتهم وهى التي يمكن أن تجعل الإنسانية في المقدمة.**

أهداف التنمية المستدامة: تهدف التنمية المستدامة إلى:

[١] زيادة قدرات المجتمع لتحسين مستوى الحياة بالنسبة لأفراده:

تحاول سياسات التنمية المستدامة التركيز على العنصر البشري الذي هو هدفها وأداتها في نفس الوقت، لذلك تركز على الجوانب غير المادية للظروف المعيشية مثل الصحة، العلاقات الاجتماعية، ونوعية البيئة الطبيعية، وتتضمن أيضاً كلاً من الجوانب الموضوعية والجوانب الذاتية المتعلقة بجودة حياة الأفراد، كما تعتمد على الإدراك الذاتي للمواطنين لظروفهم المعيشية وتقييمها[٢]، وخلق مؤسسات تساعد على تنمية وتمكين الأفراد.

---

[1] **Cummings Scott: Community Economic Development (New York, School Press, Vol.54, No.3,2001).**

[2] **ناهد صالح، هدى مجاهد (٢٠٠٤م): التقرير الاجتماعي (نظرة للماضي، رصد للحاضر)، رؤية للمستقبل، التقارير الاجتماعية والدولية والأوربية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، التقرير الاجتماعي المصري، ص ١١.**

[٢] المحافظة على موارد البيئة الطبيعية:

تركز التنمية المستدامة على البعد البيئي الذي تدهور كثيراً، نتيجة لأنماط التنمية القديمة وزيادة الاتجاه إلى التصنيع على حساب الزراعة، بالإضافة إلى زيادة الفقر في العالم النامي مما كان له المردود السلبي على موارد البيئة وأدى إلى استنزاف الموارد الغير متجددة وزيادة التصحر والتلوث، لذلك تقوم التنمية المستدامة بالموازنة بين البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية.

[٣] التنمية برؤية مستقبلية وتكاملية:

تنطلق التنمية المستدامة من رؤية مستقبلية أكثر توازناً وعدلاً بين كافة الفئات الحالية والمقبلة، وتهتم بتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية من منظور شمولي وتكاملي من خلال ربط هذه المنظومات الفرعية في منظومة كلية متناغمة الوحدات.

[٤] إحداث التغير الفكري والسلوكي والمؤسسي:

من خلال وضع سياسات وبرامج تنموية أكثر مرونة ونضج، وتنفيذها بكفاءة وفاعلية وتجنب التداخل والتكرار والاختلاف وبعثرة الجهود وتعارضها واستنزاف الموارد المحدودة وفي مقدمتها الوقت، حيث أن عامل الزمن يصعب تعويضه ويتعذر خزنه واسترجاع ما فات منه[١].

[٥] تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية والمجتمعية القائمة:

وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسئولية تجاه مجتمعهم وبيئتهم، وحثهم على المشاركة الفاعلة وإيجاد حلول مناسبة للمشكلات من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

[٦] استحداث مجالات متعددة للدخل وقنوات للمشروعات التنموية المتوازنة:

ومن خلال استحداث هذه المجالات تزيد القدرة على تمكين الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع وبالتالي تحسين مستواهم الاجتماعي، وزيادة الرفاهية والقضاء على الفقر، بالإضافة إلى التركيز على المشروعات التنموية المتوازنة التي تساعد على استخدام الموارد بشكل عقلاني والاستفادة منها دون الإضرار بها.

[٧] تحقيق المشاركة الشعبية:

---

[1] عبد العزيز بن صقر الغامدي (٢٠٠٦): تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة، الأمن العربي (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجاً)، ورقة عمل، الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت، ٢٤-٢٦ أبريل، ص ٩.

ويحتاج تحقيق المشاركة الشعبية مزيداً من الجهود والتعاون بين الصفوة والقائمين على برامج التخطيط لتحقيق التنمية المستدامة، وإدراكهم للدور الذي يمكن أن تلعبه الجهود الشعبية من أجل تحقيق وسير عملية التنمية المستدامة.

[٨] التخطيط للتنمية من منظور كوني (عالمي):

تركز خطط التنمية المستدامة على وضع الأحوال العالمية الكونية في الاعتبار، أي أن كل دولة عندما تقوم بوضع خطط وبرامج التنمية عليها أن تضع في اعتبارها الدول الأخرى، ولا تجوز على الموارد الكونية التي هي حق لكل الدول مجتمعة، وليست حكراً على دولة بعينها.

العناصر الأساسية للتنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر أساسية، هي: الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

ومن الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض، وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا. فالاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته (مجتمع صناعي أو زراعي أو رعوي، إلخ). والمجتمع هو صانع الاقتصاد، والمُشكِّل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع (الرأسمالي، الاشتراكي، الإسلامي).

والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها. كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا: أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة. والعلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة علاقة وثيقة. وفي هذا الصدد تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها. والإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية (الحية وغير الحية) والتعجيل بنفاد بعضها أو إفسادها بحيث يتعذر استخدامها بشكل مناسب اقتصاديا. ولهذا فإن حماية البيئة تتطلب وضع ضوابط خاصة لبرامج التنمية المستدامة بحيث تكفل هذه الضوابط عدم تدهور النظم البيئية الطبيعية. وتتضمن هذه الضوابط ما يلي:

١- المحافظة على سلامة البيئة (خصوبة التربة، تدوير عناصر الغذاء، نظافة المياه، جودة الهواء).

٢- المحافظة على الموارد الوراثية للأحياء الحيوانية والنباتات، والحد من فقدان التنوع الحيوي.

٣- ترشيد الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية (وبخاصة الموارد النباتية والحيوانية)، بحيث لا يكون الاستهلاك أكبر من قدرة هذه الموارد على التكاثر والإنتاج.

وتقضي التنمية المستدامة بأن يراعي الإنسان هذه الضوابط، ويراعي أهمية صون النظم البيئية، وأن يخطط معدلات استهلاكه بحيث يحافظ على التوازن بين احتياجاته وبين طاقة تلك النظم وقدرتها على الاستمرارية والعطاء.

أبعاد التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلي أبعاد، يمكن ذرك أهمها كما يلي:

ا - البعد البيئي:

يوضح هذا البعد الاستراتجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلي عصر الصناعات النظيفة[1].

ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

- ❖ تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة؛
- ❖ إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها؛

[1] ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة، مرجع سابق، ص ٤.

- التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة؛
- إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، وإلزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم؛
- إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع.
- تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا، من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.

إضافة إلى تبني الصناعة النظيفة مثلما سبق ذكره، نرى أنه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية: وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وهناك من يرى بأنها المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة، والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف[١].

أما إذا كان المشروع اقتصاديا، فإننا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية و تعني: " دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات الايجابية"[٢]

و يمكن اختصارا ذكر أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي:

- النظم الايكولوجية؛
- الطاقة؛
- التنوع البيولوجي
- الإنتاجية البيولوجية
- القدرة على التكيف
- الإعلام والثقافة للجميع
- الصناعة النظيفة.

ب – البعد الاقتصادي

[1] GUYONNARD Françoise Marie, WILLARD Frédirique le Management environnemental au développement durable des enterprises , ADEME, France, 2005, p : 05

[2] اوسرير منور و بن الحاج جيلالي مغروة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التاسع ، ص٣٣٨

إذا كان مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لدول الشمال الصناعية، هي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة، فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة، تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا[1].

و يمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي:

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية**
- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته**
- **تبعية البلدان النامية**
- **المساواة في توزيع الموارد**
- **الإنفاق العسكري**
- **التفاوت في المداخيل.**

د – البعد الاجتماعي

على الصعيد الإنساني والاجتماعي فان التنمية المستدامة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ومن هنا فالبعد الاجتماعي يسوقنا إلى تسليط الضوء على النقاط التالية[2]:

- **المساواة في التوزيع**
- **الحراك الاجتماعي**
- **المشاركة الشعبية**

---

[1] كربالي بغداد وحمادي محمد، إستراتجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد٤٥، شتاء ٢٠١٠ ، ص ص ١٢،١١.

[2] حرفوش سهام وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، ٠٧-٠٨ أبريل ٢٠٠٨ ، جامعة سطيف.

- التنوع الثقافي
- استدامة المؤسسات
- نمو وتوزيع السكان
- الصحة والتعليم ومحاربة البطالة.

ه – البعد التكنولوجي

ويعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأزون[١].

و يمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي[٢]:[١]

- تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة؛
- تحسين أداء المؤسسات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة؛
- استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا
- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.
- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

ويؤكد تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، هي أن التنمية لكي تكون مستديمة يجب مراعاة ما يلي:

- أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية؛

---

[1] مقدم عبيدات و بلخضر عبد القادر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ٠٧، ٢٠٠٧، ص ٥١ .

[2] http://ar.wikipedia.org

- ❖ أن لا تؤدى إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية
- ❖ تؤدى إلى تطوير الموارد البشرية، كمحاربة البطالة والفقر وتحسين وضعية المرأة في المجتمع
- ❖ تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

لقد تطورت مراحل التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن، إلا أن وصلت إلى خر أشكال ومراحل التنمية وهي التنمية المستدامة، وملثما تغيرت مفاهيم التنمية وتنوعت حتى وصلت إلى شكلها الحالي، كذلك تغيرت وتنوعت مؤشرات قياس التنمية التي مرت بعدة مؤشرات منها على سبيل المثال:

[١] مؤشر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي:

كان من أكثر المقاييس شيوعاً في بداية مراحل التنمية، وبالتحديد في مرحلة النمو الاقتصادي، بيد أن هذا المقياس أثبت فشله لأن الدخل ليس هدفاً نهائياً للنشاط الاقتصادي، وإنما هو هدف "تابع" للهدف الأصلي، وهو تحسين الرفاهية الاجتماعية، والتي لا تتوقف على العوامل المادية فقط، وإنما تحكمها عوامل أخرى لا تظهر في إجمالي الناتج القومي، مثل توزيع الدخل على الفئات، وتوزيع السكان، وكيفية إنفاق هذا الدخل.

[٢] مؤشر دليل التنمية البشرية:

وهو دليل مركب يقيس متوسط الإنجاز من حيث الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية: طول العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة وكذلك أوجه الحرمان فيها[1].

[٣] مؤشر المعدل السنوي لنمو السكان:

ويشير إلى عدد السكان الموجودين فعلاً في منطقة معينة وفي وقت معين، ويلعب معدل خصوبة المرأة والثقافة دوراً في ارتفاعه وانخفاضه[2].

[٤] مؤشر معامل نوعية الحياة:

وقد ظهر هذا المؤشر في مرحلة التنمية الشاملة وفي هذه المرحلة كان الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد ركز مقياس "نوعية الحياة" على مدى

---

[1] إبراهيم حسين العسل (٢٠٠٦م): التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، بيروت، لبنان، ص ٤٠

[2] المرجع السابق: ص ٤٠.

ما تنجزه الدولة من تقدم في مجال إشباع الحاجات الأساسية والتحسن في أحوال الفقراء[1].

[٥] مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

اختلفت مؤشرات قياس التنمية المستدامة عن مؤشرات التنمية التقليدية، حيث إن مؤشرات التنمية المستدامة تقيس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متكاملة، وكذلك تقيس انعكاسات التغيرات التي تطرأ على جانب من هذه الجوانب في الجوانب الأخرى، بالإضافة إلى أن هذه المؤشرات تتم تطويرها لمتابعة التقدم الحاصل وتقييم فاعلية وأثر السياسات التنموية المطبقة على تنمية واستغلال الموارد الطبيعية[2].

وقد أعدت الأمم المتحدة مؤشرات للتنمية المستدامة، وترتكز هذه المؤشرات على الأسس الآتية[3]:

١- مدى توافر المعلومات.

٢- تحسين وتطوير الوسائل التي تساعد على جمع البيانات وتحليلها.

٣- إنشاء إطار شامل للمعلومات.

٤- إنشاء وتعزيز عملية الربط الإلكتروني الشبكي لهذه البيانات.

٥- المشاركة التامة من جميع البلدان في توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة التي سوف تستخدم في هذه المقاييس.

ولضمان ربط أبعاد التنمية المستدامة مع بعضها البعض ومن ثم قياسها بشكل حقيقي فقد لجأت بعض المؤسسات والدول إلى تطوير معاملات أو أدلة خاصة لقياس منجزات التنمية المستدامة، وقد كان من أشهر هذه المعاملات ما عرف "بمعامل الرفاه الاقتصادي المستديم Index for Sustainable Economic Welfare"، وقد تم مناقشة ها المعامل في مؤتمر البيئة الذي عقد في فانكوفر بكندا عام ١٩٩٠م، وتقوم فكرة هذا المعامل ببساطة على ضرورة حسم كل من الاستهلاك في رأس الطبيعي من الناتج الإجمالي المحلي للحصول على الناتج المحلي الصافي، وقد ذهب البعض إلى القول بضرورة أن تستثنى النفقات المخصصة للمحافظة على البيئة من الناتج المحلي الإجمالي على اعتبار أنها ناجمة عن النشاطات الاقتصادية المختلفة، ونتيجة لذلك فقد تم

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط (٢٠٠٧م): التنمية المستديمة (فلسفتها، وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، الأردن، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص ٢٥٣.

[2] المرجع السابق: ص ٢٥٥.

[3] مؤتمر القمة للتنمية المستدامة: مرجع سبق ذكره.

التوصل إلى أن مفهوم الدخل الوطني المستدام الذي يقوم علـــى اســـتراتيجية العـــيش المستدام Strategy of Sustain believing[1].

مبادئ التنمية المستدامة

بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة مع بداية القرن الواحد والعشرين، تبناها البنك العالمي، وتقوم هذه العقيدة على عشر مبادئ أساسية[2]:

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية، التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار

كانـــت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة.

إن هذا التأكيـــد يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو ما يتطلب نهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة، العمل معا على تحديد السبل المثلى للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

إن بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف و مفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد

---

[1] Kozlowski, J. and Hill. G. (1998): Toward Spinning for Sustainable Development. A guide for the Ultimate environmental threshold (UET) Method, Ashgat Publications, Sydney, p. 5.

[2] أنجدرو سيتر، المبـــادئ العشـــرة للعقيـــدة البيئيـــة الجديـــدة، مجلـــة التمويـــل التنمية، ديسمبر ١٩٩٦، ص-ص : ٤ – ٥-٦. نقلا: سالمي رشيد، اثر تلوث البيئـــة فـــي التنميـــة الاقتصادية في الجزائر، أطـــروحة مقدمـــة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلـــوم الاقتصاديـــة فـــرع : التسييـــر، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٦

من لفقر، ونظرا لخفض المـــوارد التي تكرس لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية، هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود، أو قيود على الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيـــا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام (الأيزو) الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة.

المبدأ السابع: الإشراك الكامل للمواطنين

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون، ومثل هذه المشاركة تكون ضرورية للأسباب الآتية:

١- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات

٢- أعضاء الجماعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي

٣- أعضاء الجماعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة؛

٤- مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

ينبغي على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثيـــة التـــي تشمل (الحكومة – القطاع الخاص – منظمات المجتمع المدني)، والعمل بخطط متكاملة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من ٦٠%إلى ٨٠ % بفضـــل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية

عندمـــا يتعلـــق الأمـــر بحماية البيئـــة، فإن الوقاية خير من العلاج بكل تأكيد، وتسعى معظـــم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضـــرر وتبني ما يعرف بالجدوى البيئية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئية عنصـــرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية.

متطلبات التنمية المستدامة

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية:

- ❖ نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
- ❖ نظام اقتصادي: يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
- ❖ نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
- ❖ نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
- ❖ نظام تكنولوجي: يمكن من البحث و إيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
- ❖ نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
- ❖ نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي.
- ❖ نظام ثقافي: يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

إجراءات الدراسة الميدانية:

نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

لما كانت الدراسة الحالية تسعي إلي التعريف على الأبعاد التي الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها التنمية بالمملكة العربية السعودية فإن أنسب الدراسات المناسبة لهذه الدراسة هو نمط المنهج الوصفي.

واستخدمت الدراسة الحالية طريقة المسح الاجتماعي بالعينة والذي يتضمن: مسح اجتماعي بالعينة للخبراء في المجال الاقتصادي، مسح اجتماعي بالعينة لعينة من أرباب الأسر بمنطقة الرياض.

ثالثا: أدوات الدراسة:

١- استبانة: مطبقة على عينة من أرباب الأسر

٢- استمارة مقابلة مفتوحة مطبقة على عينة من الخبراء في المجال الاقتصادي.

١) الاستبانة:

ويمكن عرض إجراءات ضبط الاستبانة الخاصة بعينة أرباب الأسر على النحو التالي:

أ- تم الإطلاع على الإطار النظري للدراسة، بالإضافة إلى الإطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الارتباط المباشر بموضوع الدراسة[1]

ب- تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية تغطي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية والتي تسعى الدراسة الحالية للوقوف عليها

٢- استمارة المقابلة المفتوحة:

---

[1] من أهم الدراسات السابقة والكتابات النظرية التي استفاد منها الباحث ما يلي:

- ناهد عز الدين عبد الفتاح: التنمية وحقوق الإنسان، رسالة ماجستير " غير منشورة " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م .
- أحمد عبد الفتاح ناجى: آثار الإصلاح الاقتصادي على التنمية المستدامة في مصر " دراسة من وجهة نظر أعضاء منظمات المجتمع المدني بالفيوم، بحث علمي منشور بمجلة كلية التربية العدد٩٥، جامعة الأزهر، ديسمبر ٢٠٠٠م .
- أمل إبراهيم عبده سليمان: العلاقة بين الفقر وإشباع حاجات الرعاية الصحية " دراسة مطبقة على مدينة الفيوم " رسالة ماجستير، " غير منشورة "، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم ،١٩٩٤م م.
- أماني عبده السيد محمود أيوب: تقوم برامج مركز التنمية المستدامة للتدريب وبناء القدرة بالإسماعيلية، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠١م.

وقد تم صياغتها على هيئة أسئلة مفتوحة بلغت سبعة أسئلة غطت الأبعاد الأساسية للاستمارة وتم أخذ آراء المحكمين في هذه الاستمارة من حيث طبيعة الأسئلة ومدى صلاحيتها لتحقيق الهدف منها وفي ضوء آراء المحكمين تم تحديد وتوصيف هذه الاستمارة وصياغتها في صورتها النهائي.

رابعا: مجالات الدراسة:

– المجال المكاني:

تم اختيار منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية لتطبيق الدراسة.

وذلك للمبررات اختيار منطقة الرياض:

- أنها تمثل العاصمة وبها مقر الحكم، ومجمع الوزارات
- تحتوي على أكبر عدد من السكان بالمملكة
- تحتوي على عدد من المناطق الجغرافية المختلفة ذات التباين الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

المجال البشرى

عينة عشوائية من أرباب الأسر بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية مقدارها (١٠٠ مفردة)

المجال الزمني

فترة جمع البيانات من الميدان

تحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (١)

يوضح استجابات عينة الدراسة تجاه بعد الصناعة ن = ٧٥

العبـــــــــــــــــــــارة	الاستجابـــــــــــــــــــة					
	نعم		إلى حد ما		لا	
	ك	%	ك	%	ك	%
١- يفضل المواطن المنتجات السعودية على غيرها من المنتجات الأجنبية.	63	84	١٠	13	2	3

٢- تشجع الدولة الصناعات الصغيرة.	50	٦٧	١٨	24	7	9
٣- تحتاج الصناعات السعودية إلى تطوير كبير لمواكبة الصناعة الخارجية.	35	46	٢٣	31	17	23
٤- تهتم الدولة بالصناعات التحويلية التي تعتمد على المنتجات التعدينية المحلية.	40	53	٢٩	39	6	8
٥- توفر الدول الصناعات الغذائية والزراعية.	63	84	٩	12	3	4
٦- تستورد الدولة معظم المستلزمات الصناعية.	50	66	١٧	23	8	11
٧- تقوم الدولة بمراقبة السلع المعروضة في الأسواق للتحقق من جودتها وصلاحيتها.	48	64	٢٧	36	---	---
٨- تهتم الدولة بالصناعات الدولية وتنويع منتجاتها.	45	60	٢٦	35	4	5
٩- تقدم الدولة خدمات التمويل الميسر للمشاريع الصناعية.	53	١٧	١٩	25	3	4
١٠- تقوم الدولة بتقديم الإعفاءات الجمركية على العديد من مستلزمات القطاع الصناعي.	28	37	٢٦	35	21	28
١١- تقوم الدولة بتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير.	8	10	١٨	24	49	٦6
١٢- توفر الدولة الصناعات البترولية.	40	53	٢٥	34	10	13

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح ما يلي:

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح ما يلي:

العبارة رقم (١)، حيث أكد 84% من عينة الدراسة أن المواطن يفضل المنتجات السعودية على غيرها من المنتجات الأجنبية، وقد يرجع ذلك إلى أن الصناعة بالمملكة لم تصل بعد في بعض المجالات إلى مثيلاتها في الجودة بالصناعة الأجنبية الأمر الذي يجعل المواطن يفضل بعض المنتجات المستوردة على المنتجات المحلية.

العبارة رقم (٢)، حيث رأى ٧٦% من العينة أن الدولة تشجع الصناعات

الصغيرة، بينما ن في ذلك ١٤,٥% من العينة، وهو ما يشير إلى أنه رغم التقدم الملحوظ في هذا المجال إلا أنه ما زال بكراً ويحتاج إلى التفعيل المستمر.

العبارة رقم (٣) حيث اتضح أن ٤٦% من عينة الدراسة أكدوا أن الصناعات السعودية في حاجة إلى تطوير كبير لمواكبة الصناعات الخارجية، وهو ما يشير إلى ضعف قدرة الصناعة السعودية على منافسة الصناعات الأجنبية التي تملأ أسواقها وتتميز بانخفاض سعرها مقارنة بالمنتجات السعودية.

العبارة رقم (٤) حيث أكد ٥٣% من عينة الدراسة أن الدولة تهتم بالصناعات التحويلية التي تعتمد على المنتجات التعدينية المحلية، مما يشير إلى أن الدولة في اتجاهها لتطوير الصناعة بما يقلل من التصدير للمواد البترولية الخام ومحاولة تصنيعها محليا، بما يفيد المملكة اقتصادياً، ويساهم في النمو الصناعي بالمملكة.

العبارة رقم (٥) حيث أكد ٨٤% من عينة الدراسة أن الدولة توفر الصناعات الغذائية والزراعية، بينما أفاد ١٠,٩% من إجمالي العينة عكس ذلك.

العبارة رقم (٦، حيث أكد ٦٦% من عينة الدراسة أن الدولة تستورد معظم المستلزمات الصناعية، وقد يرجع ذلك إلى ضعف القدرة الإنتاجية لدى المملكة الأمر الذي يساهم في تصدير الإنتاج السعودي في صورته الخام ويقلل من فرص النمو الصناعي، وعليه فإن الوضع يتطلب خطط تنموية طموحة تقلل من الاستيراد الخارجي وتزيد القدرة الإنتاجية الوطنية وبخاصة المستلزمات الصناعية.

العبارة رقم (٧) حيث أكد ٦٤ % من العينة بعكس ذلك، إلا أنه بصفة عامة تشير تلك الاستجابات إلى الدور الواضح للدولة في مراقبة الأسواق وضمان الجودة والحفاظ على صحة المواطنين.

العبارة رقم (٨) حيث رأى ٦٠% من عينة الدراسة أن الدولة تهتم بالصناعات الدوائية وتنويع منتجاتها، وتشير تلك الاستجابات إلى أن مجال الصناعات الدوائية بالمملكة يشهد نمواَ إلا أنه ما زال بكراً ويحتاج الكثير للقدرة على المنافسة الخارجية.

العبارة رقم (٩) حيث أكد ٧١% من عينة الدراسة أن الدولة تقدم خدمات التمويل الميسر للمشاريع الصناعية. وقد يرجع ذلك لاهتمام المملكة بتدعيم الصناعة الوطنية وتشجيع التصنيع وتعد خدمات التمويل الميسر أحد الآليات الهامة لتنفيذ تلك السياسة الوطنية.

العبارة رقم (١٠) حيث أكد ٧١% من عينة الدراسة أن الدولة تقوم بتقديم الإعفاءات الجمركية على العديد من مستلزمات الإنتاج في القطاع الصناعي، وقد يرجع ذلك إلى الاهتمام بتشجيع الصناعة الوطنية التي تعتبر بكراً وتعتمد على مستلزمات

الإنتاج المستوردة، ثم بدأت بالتدريج تعتمد على مستلزمات صناعية وطنية ضمن خطط تنموية طويلة المدى.

العبارة رقم (١١) وهي درجة كبيرة جدا، حيث أكد ٣٧% من عينة الدراسة أن الدولة تقوم بتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير، وقد يرجع ذلك إلى سياسة الدولة التي تعتمد على الانفتاح والتبادل التجاري والتعاون مع معظم بلاد العالم في المجالات الاقتصادية والصناعية والتجارية وغيرها.

العبارة رقم (١٢) حيث أكد ٥٣% من عينة الدراسة أن الدولة توفر الصناعات البترولية، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما يمثله البترول ومستلزماته وملحقاته من مصدر رئيسي لرأس المال السعودي (الدخل القومي) وما تمثله الدولة أيضا من كونها من أكبر بلاد العالم إنتاجاً وتصديراً للبترول.

وفي ضوء استجابات عينة الدراسة من أرباب الأسر على عبارات هذا البعد يتضح أن العبارات أرقام (٦، ١١، ١٢، ٢، ٣) على التوالي هي أكثر العبارات حصولاً على درجة تحقق، حيث تشير نتائجها إلى أن الدولة تستورد معظم المستلزمات الصناعية، وتقوم بتصدير المواد الخام خاصة البترولية منها، بمعنى أن الدولة غير مهيأة لتصنيع مستلزمات الإنتاج، كما تشير النتائج أيضاً إلى أن الدولة تسهل إجراءات الاستيراد والتصدير، بمعنى أنها بلد تدعم التبادل التجاري وتؤمن بالاستثمار وتبادل المنافع، كذلك توفر الصناعات البترولية وهو ما يتسم مع طبيعة الثروة البترولية التي تمكنها حيث تعد من أولى دول العالم إنتاجاً للبترول وتمتلك احتياطياً كبيراً، وهذه المقومات تجعلها من الطبيعي أن توفر الصناعات البترولية، وتشجع الدولة أيضاً الصناعات الصغيرة حيث أشارت النتائج أيضاً إلى أن الصناعات السعودية تحتاج إلى تطوير كبير لمواكبة الصناعة الخارجية والقدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

أما العبارات التي حصلت على أقل درجة تحقق فهي العبارات أرقام (١، ٨، ٩) على التوالي، حيث أشارت نتائجها إلى أن المواطن السعودي لا يفضل المنتجات السعودية على غيرها من المنتجات الأجنبية حيث الجودة والسعر المنخفض، كما أن الدولة برغم اهتمامها بالصناعات الدوائية إلا أنها لم ترق بعد للمستوى المأمول وكذلك ضعف تمويل الدولة الميسر للمشاريع الصناعية، الأمر الذي يعرقل مركز النمو الصناعي بالمملكة.

جدول رقم (٢)

يوضح الآراء حول الخدمات الاجتماعية

والاقتصادية والتوظيف المقدمة في الوقت الراهن ن = ٧٥

العبـــارة	ك	النسبة	الترتيب
١- زيادة الخدمات الخاصة بالجانب الاجتماعي حيث أنها محدودة.	40	53.3	٥
٢- العمل على حصر المحتاجين (فقراء ــ أيتام ــ أرامل ــ مطلقات ــ عاطلين) ودراسة حالتهم وتقديم الدعم لهم.	63	84.0	١
٣- الحاجة إلى تفعيل دور وزارة الشئون الاجتماعية.	50	66.7	٢
٤- سيادة روح التكافل بالمجتمع السعودي المسلم ليساهم كثيراً في تغطية النقص الواضح في الخدمات التي تقدمها الدولة للفئات الفقيرة.	48	64.0	٣
٥- تساهم الدولة بدور جيد في تقديم الرعاية الاقتصادية والاجتماعية للفقراء.	45	60.0	٤

جاءت العبارة رقم (٢) في الترتيب الأول على ضرورة حصر المحتاجين (فقراء، أيتام، أرامل، مطلقات، عاطلين) ودراسة حالتهم وتقديم الدعم لهم، بينما جاءت العبارة رقم (٣) في الترتيب الثاني حيث أكد ٥٣,٣% من إجمالي عينة الدراسة من الخبراء على ضرورة تفعيل دور وزارة الشئون الاجتماعية لأن دورها قاصر ويحتاج إلى تطوير.

وقد جاءت العبارة تكافل بين المجتمع السعودي المسلم تساهم كثيراً في تغطية النقص الواضح في الخدمات التي تقدمها الدولة للفئات الفقيرة، بينما جاءت العبارة رقم (٥) في الترتيب الرابع حيث أكد ٦٠% من إجمالي عينة الدراسة من الخبراء على أن الدولة تساهم بدور جيد في تقديم الرعاية الاقتصادية والاجتماعية للفقراء.

وجاءت العبارة رقم (١) في الترتيب الخامس والأخير حيث أكد ٥٣,٣% من إجمالي عينة الدراسة على أنه لا بد من زيادة الخدمات الخاصة بالجانب الاجتماعي حيث أنها محدودة.

وبصفة عامة ترى عينة الدراسة من الخبراء على ضرورة حصر المحتاجين والفقراء في المملكة حتى يتم مساعدتهم وأيضا تفعيل دور وزارة الشئون الاجتماعية، وسيادة روح التعاون بين أفراد المجتمع المسلم تعمل على تغطية النقص الواضح في

الخدمات التي تقدمها الدولة للفئات الفقيرة.

جدول رقم (٣)

يوضح آراء الخبراء في الخدمات التجارية والصناعية ن = ٧٥

العبـــــــــــــــــــــــــــــــارة	ك	النسبة	الترتيب
١- الخدمات التجارية والصناعية ليست بالمستوى المأمول.	53	70.7	٤
٢- عدم وفاء الوكالات بوعودها وتتحايل على المواطنين يتجنب تحمل التكاليف.	28	37.3	٨
٣- افتقاد سوق المملكة وهو من أكبر الأسواق في المنطقة لعمل الوكالات به.	8	10.7	٩
٤- تعقيد الإجراءات في الإدارات المختلفة مما يؤدي إلى هروب المستثمرين إلى بلاد أخرى.	60	80.0	٢
٥- العمل على توفير أجهزة لفض المنازعات التجارية.	48	64.0	٦
٦- تكدس الصناعات في المدن الرئيسية مما يزيد العبء على الخدمات في تلك المدن	63	84.0	١
٧- الخدمات التجارية والصناعية (محدودة) وهي غالباً لصالح مجموعة رجال أعمال وليس للمواطن.	50	66.7	٥
٨- لا يوجد اهتمام كف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	35	46.7	٧
٩- اعتماد الخدمات التجارية على العمالة ذات التكلفة الأقل يخدم العمالة الوافدة وليس المحلية (يحتاج إلى حلول).	55	73.3	٣

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح ما يلي:

جاءت العبارة رقم (١) في الترتيب الأول حيث أكد ٨٤% من إجمالي آراء عينة الدراسة من الخبراء على أن تكدس الصناعات في المدن الرئيسية يزيد العبء على الخدمات التجارية والصناعية في تلك المدن، بينما جاءت العبارة رقم (٤) في الترتيب الثاني حيث أكد ٨٠% من إجمالي عينة الدراسة من ٧٤,٧الخبراء إلى أنه يوجد تعقيد

للإجراءات في الإدارات وقد جاءت العبارة رقم (٩) في الترتيب الثالث حيث أكد % من إجمالي عينة الدراسة من الخبراء على أن الاعتماد في الخدمات التجارية على العمالة ذات التكلفة الأقل يخدم العمالة الوافدة دون العمالة المحلية، بينما جاءت العبارة رقم (١) في الترتيب الرابع حيث أكد ٧٠% من إجمالي عينة الدراسة من الخبراء أن الخدمات التجارية والصناعية ليست على مستوى الذي يأمله الشعب السعودي.

وجاءت العبارة رقم (٧) في الترتيب الخامس حيث أكد ٦٦,٧% من إجمالي عينة الدراسة من الخبراء أن الخدمات التجارية والصناعية محدودة وهي غالباً ما تخدم فئة معينة وهم رجال الأعمال، بينما جاءت العبارة رقم (٥) في الترتيب السادس حيث أكد ٦٣,٣% من إجمالي عينة الدراسة من الخبراء على انه لا بد من توفير أجهزة لفض المنازعات التجارية.

وجاءت العبارة رقم (٨) في الترتيب السابع حيث أكد ٤٦,٧% من إجمالي عينة الدراسة من الخبراء على أنه لا بد من وجود اهتمام كاف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما جاءت العبارتان أرقام (٢)، (٣) في الترتيب النهائي على التوالي حيث يرون أن الوكالات لا تفي بوعودها نحو المواطنين وأن عمل الوكالات داخل الأسواق أفقد سوق المملكة هيبته.

وبصفة عامة نجد أن آراء الخبراء نحو الخدمات التجارية والصناعية تحتاج إلى نظرة أكثر واقعية من قبل المسئولين، وأنه لا بد من إيجاد حل لكثرة المصانع في المدن الكبرى دون الأخرى، والعمل على تسهيل الإجراءات للمستثمرين حتى يتم نمو الاقتصاد الوطني السعودي وأيضا المساواة في التكلفة المنفقة على العمالة الخارجية والداخلية والعمل على رفع الخدمات الصناعية والتجارية بصفة عامة.

جدول رقم (٤)

يوضح الآراء في خدمات العمالة والتوظيف ن = ٧٥

العبارة	ك	النسبة	الترتيب
١- تباين معدلات الأجور بين المواطن والعامل الأجنبي تجعل المواطن لا يستطيع المنافسة ويتجه صاحب العمل إلى العامل الأجنبي.	55	70.7	٤

٢- التباين الكبير بين كبار الموظفين وصغار الموظفين من حيث المزايا المادية والمعنوية.	45	37.3	٦م
٣- تحسين وضع العمالة كثيراً بعد صدور نظام العمل.	60	10.7	٣
٤- الحاجة إلى زيادة التدريب والتعليم الفني والمهني.	35	80.0	٨
٥- إعادة النظر في الأجور التي يقدمها القطاع الخاص.	60	64.0	٢
٦- وضع اللوائح والتشديد عليها تجاه الأشخاص الراغبين في استقدام العمالة من الخارج.	65	84.0	١
٧- تطوير نظام العمل والعمال وإعادة هيكلته نظراً لتقادمه وعدم مواكبته للتغيرات.	40	66.7	٧
٨- الأجور ضعيفة ولا تتناسب مع ظروف المعيشة.	30	46.7	٩
٩- سيادة المحسوبية في التوظيف.	50	73.3	٥
١٠-دور الإعلام غير واضح في هذا الموضوع.	45	50.7	٦م

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح ما يلي:

جاءت العبارة رقم (٦) في الترتيب الأول حيث أكد ٨٣,٣% من إجمالي آراء عينة الدراسة من الخبراء على ضرورة وضع اللوائح والتشديد عليها تجاه الأشخاص الراغبين في استقدام العمالة من الخارج، بينما جاءت العبارة رقم (٥) في الترتيب الثاني حيث أكد ٨٠% من إجمالي عينة الدراسة من الخبراء على إعادة النظر في الأجور التي يقدمها القطاع الخاص حتى تتساوى مع الأجور في القطاع الحكومي أو الأهلي.

وقد جاءت العبارة رقم (٣) في الترتيب الثالث حيث أكد ٧٦,٧% من إجمالي عينة الدراسة من الخبراء على انه بعد صدور نظام العمل تحسن وضع العمالة كثيراً، بينما جاءت العبارة رقم (١) في الترتيب الرابع حيث أكد ٧٣,٣% من إجمالي عينة الدراسة من الخبراء أن تباين الأجور بين المواطن والعامل الأجنبي يجعله لا يستطيع المنافسة مما يجعل صاحب العمل يتجه إلى العامل الأجنبي، وجاءت العبارة رقم (٩) في الترتيب الخامس حيث أكد ٦٣,٣% من إجمالي عينة الدراسة من الخبراء أن المحسوبية تسود في التوظيف.

وقد جاءت العبارتان رقمي (٢)، (١٠) في الترتيب السادس على التوالي حيث أكد ٥٦,٧% من إجمالي عينة الدراسة من الخبراء ان هناك فروقا وتباينا بين كبار الموظفين وصغار الموظفين من حيث المزايا المادية والمعنوية، ويرون بنفس النسبة أن

دور الإعلام غير واضح في الخدمات العمالية والتوظيف وقد جاءت العبارة رقم (٧) في الترتيب السابع حيث أكد ٥٣,٣% من إجمالي آراء عينة الدراسة من الخبراء على ضرورة تطوير نظام العمل والعمال وإعادة هيكلته نظراً لتقادمه وعدم مواكبته للتغيرات العالمية.

وجاءت العبارة رقم (٤) في الترتيب الثامن حيث أكد ٤٦,٧% من إجمالي آراء عينة الدراسة من الخبراء على ضرورة زيادة التعليم الفني والمهني حتى يتم مواجهة الاحتياج للوظائف المهنية بينما جاءت العبارة رقم (٨) في الترتيب التاسع حيث أكد ٤٠% من إجمالي عينة الدراسة على أن الأجور التي يتقاضاها العاملون ضعيفة ولا تتناسب مع ظروف المعيشة.

وبصفة عامة أكدت عينة الدراسة من الخبراء وآرائهم في خدمات العمالة والتوظيف حيث أكدوا على ضرورة التشديد في استقدام العمالة من الخارج، وإعادة النظر في أجور القطاع الأهلي، وإزالة الفروق بين كل من كبار الموظفين وصغار الموظفين، وأيضاً الاهتمام بالتعليم الفني والمهني لمواكبة احتياجات السوق من الوظائف المهنية.

خامسا: النتائج:

١- تستورد الدولة معظم مستلزمات الإنتاج الصناعية.

٢- تسهل الدولة إجراءات الاستيراد والتصدير، وتدعم التبادل التجاري.

٣- توفر الدولة الصناعات البترولية.

٤- يفضل المواطن السعودي المنتجات الأجنبية على غيرها من المنتجات الوطنية حيث الجودة والسعر المنخفض.

٥- اهتمام الدولة بالصناعات الدوائية لم يصل للمستوى المأمول.

٦- الحاجة إلى تمويل الدولة الميسر للمشاريع الصناعية.

٧- تحتاج الصناعة السعودية إلى تطوير كبير لمواكبة الصناعة الخارجية.

٨- تعقيد الإجراءات في الإدارات المختلفة يؤدي إلى هروب المستثمرين للخارج.

٩- تكثر الصناعات في المدن الرئيسية مما يزيد من العبء على الخدمات بتلك المدن.

١٠- يوجد اهتمام كاف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خامسا: المقترحات

١-تطوير الصناعة السعودية بما يواكب الصناعات الخارجية.

٢-تنمية وعي المواطنين السعوديين وتغيير اتجاهاتهم نحو الصناعة الوطنية.

٣-إعطاء مزيد من الاهتمام بالصناعات الدوائية وعدم التركيز فقط على الصناعات البترولية.

٤-إعطاء مزيد من الاهتمام بتوفير مستلزمات الإنتاج محليا وتقليل الاستيراد الخارجي.

٥-إعطاء تمويل ميسر للمشروعات الصناعية خاصة الصغيرة منها.

٦-تسهيل الإجراءات الإدارية لاجتذاب المستثمرين.

٧-توزيع المراكز الصناعية على المدن المختلفة وعدم وضعها بمدن محددة دون أخرى.

٨-جلب المستثمرين وتشجيعهم ومعرفة أسباب خروجهم من المملكة.

٩-تعزيز وسائل النقل والمواصلات بين المدن.

١٠-التوسع في المناطق المخصصة للصناعة.

١١-المحافظة على البيئة.

١٢-إنشاء صندوق إقراض للمشروعات الصغيرة.

المراجع

١. إبراهيم حسين العسل (٢٠٠٦م): التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، بيروت، لبنان.

٢. أحمد إبراهيم العلى: التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي (مؤشرات مقارنة)، دراسة في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بحوث الندوة الفكرية لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، بحث علمي منشور، بغداد، ٢٠٠٠م.

٣. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١م.

٤. المرسوم الملكي الكريم رقم (٥٨) الصادر في ١٣٨٢/١٢/٣هـ .
٥. المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٣) بتاريخ ١٣٩٤/٢/٢٦هـ.
٦. المرسوم الملكي رقم (م/٧٥) بتاريخ ١٣٩٥/٩/١٦هـ.
٧. البنك الزراعي **السعودي**.
٨. صندوق التنمية الصناعية السعودي.
٩. أماني عبده السيد محمود أيوب: تقويم برامج مركز التنمية المستدامة للتدريب وبناء القدرة بالإسماعيلية، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التخطيط الاجتماعى، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠١م
١٠. أمل إبراهيم عبده سليمان: العلاقة بين الفقر وإشباع حاجات الرعاية الصحية " دراسة مطبقة على مدينة الفيوم " رسالة ماجستير، " غير منشورة "، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ١٩٩٤ م.
١١. أمير سالم، علاء غنام: خرافة التنمية أو السوق العالمي لتجارة الجوع، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.
١٢. أنجدرو سيتر، المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة، مجلة التمويل التنمية، ديسمبر ١٩٩٦نقلا: سالمي رشيد، اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع : التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦
١٣. اوسرير منور و بن الحاج جيلالي مغروة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التاسع.
١٤. تومادر مصطفى أحمد: مشكلات الأمن الاجتماعي وتأثيرها على حياة المواطن المصري ودور طريقة تنظيم المجتمع في مواجهتها، المؤتمر العلمي الثامن " الخدمة الاجتماعية وقضايا الأمن الاقتصادي "، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، من ١٦- ١٨ مارس ١٩٩٥م.
١٥. جبري محمود حسين د. عصام البدراوي "التخلف والإنماء الاقتصادي" جامعة المنصورة كراس داخلي غير منشور عام ١٩٨٧.

١٦.جريدة الرياض: الاثنين ٢٩ شوال ١٤٢٧هـ - ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦م - العدد ١٤٠٢٨.

١٧.جودة جودة، شبه الجزيرة العربية، دراسة في الجغرافيا الإقليمية، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.

١٨.جوستافو لوبيز أوسبينا Gustavo L'opez. Ospina: التعليم للتنمية المستدامة. التعليم من أجل التنمية المستدامة، التحدي المحلى والعالمي، (ترجمة: مجدي محمد على)، مستقبليات مجلة فصلية للتربية المقارنة، العدد رقم ١١٣، مكتب التربية الدولي، مارس ٢٠٠٠م، المجلد ٣٠، العدد ١، جينيف.

١٩.حرفوش سهام وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، ٠٧-٠٨ أبريل ٢٠٠٨، جامعة سطيف.

٢٠.ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، ٠٧-٠٨ أبريل ٢٠٠٨، جامعة سطيف.

٢١.سعاد السيد عبد الرحيم: التكيف مع أنماط الفقر ومواجهة الفقراء لفقرهم دراسة في حي شعبي، رسالة ماجستير " غير منشورة "، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس، ١٩٩٠م.

٢٢.صدر المرسوم الملكي رقم (م/٧٥) بتاريخ ١٣٩٥/٩/١٦ هـ (١٩٧٥/٩/٢١ م).

٢٣.عابدية إسماعيل خياط : دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة الملك فهد بن عبد العزيز - ١٩٨١ م.

٢٤.عبد العزيز بن صقر الغامدي (٢٠٠٦): تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة، الأمن العربي (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجاً)، ورقة عمل، الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت، ٢٤-٢٦ أبريل.

٢٥.عبد الله بن جمعان المغربي: التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م.
٢٦.عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط (٢٠٠٧م): التنمية المستديمة (فلسفتها، وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، الأردن، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
٢٧.عدنان ياسين مصطفى: التنمية المستدامة بين اوديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب، رؤية سيسيولوجية، بحث منشور في دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي.
٢٨.علي عبد محمد سعيد الراوي "التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة السياسة الاقتصادية" بحث منشور في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي.
٢٩.علي عبد محمد سعيد الراوي "التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة السياسة الاقتصادية" بحث منشور في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي.
٣٠.عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، ٠٧-٠٨ أبريل ٢٠٠٨، جامعة سطيف.
٣١.كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٢م.
٣٢.كربالي بغداد وحمادي محمد، إستراتجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد٤٥، شتاء ٢٠١٠.
٣٣.لخديمي عبد الحميد، وأولاد حيمودة عبد اللطيف: مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال (معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال تجاه أصحاب المصالح)، ملتقى منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠١٢م.

٣٤.محمد محمدين: دراسة في الهوية الجغرافية، المملكة العربية السعودية، دار الخريجى للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

٣٥.محمد محمود العجلوني: أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، استانبول، تركيا، ٢٠١٣م.

٣٦.مقدم عبيدات و بلخضر عبد القادر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ٠٧، ٢٠٠٧.

٣٧.منى بدري سيد، عائشة خليل مدبولى: الحاجات المعيشية للأسرة " دراسة حالة "، بحث مقدم لمعهد التخطيط القومي بالقاهرة كتكملة لمتطلبات الحصول على درجة دبلوم معهد التخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٤م

٣٨.منى جميل سلام محمد الجمال : استخدام استراتيجية التنمية المتواصلة للتخفيف من الفقر في المجتمع المحلى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ٢٠٠٤م

٣٩.ناهد صالح، هدى مجاهد (٢٠٠٤م): التقرير الاجتماعي (نظرة للماضي، رصد للحاضر)، رؤية للمستقبل، التقارير الاجتماعية والدولية والأوربية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، التقرير الاجتماعي المصري.

٤٠.هوشيار معروف "أزمة علم الاقتصاد وبناء النظرية الاقتصادية. وذلك ما ورد في تقديم الكتاب للأستاذ الدكتور عبد المنعم السيد علي. الجامعة المستنصرية عام ١٩٨٦.

٤١.وحدة تخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومي: النوع والتخطيط والتنمية، القاهرة، العدد الخامس، يناير ٢٠٠٠م.

٤٢.وزارة التعليم العالي، أطلس المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، الرياض ١٤١٩ هـ.

٤٣.وزارة التعليم العالي، أطلس المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤١٩هـ.

٤٤. أحمد عبد الفتاح ناجى: آثار الإصلاح الاقتصادي على التنمية المستدامة في مصر " دراسة من وجهة نظر أعضاء منظمات المجتمع المدني بالفيوم، بحث علمي منشور بمجلة كلية التربية العدد٩٥، جامعة الأزهر، ديسمبر ٢٠٠٠م .

٤٥. أماني عبده السيد محمود أيوب: تقوم برامج مركز التنمية المستدامة للتدريب وبناء القدرة بالإسماعيلية، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠١م.

٤٦. أمل إبراهيم عبده سليمان: العلاقة بين الفقر وإشباع حاجات الرعايـــة الـــصحية " دراسة مطبقة على مدينة الفيوم " رسالة ماجستير، " غير منشورة "، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ١٩٩٤م م.

٤٧. ناهد عز الدين عبد الفتاح: التنمية وحقوق الإنسان، رسالة ماجستير " غير منشورة " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م .

48. A.Markandya: Poverty Alleviation and sustainable Development , Implications for Management of Natural capital , university of Bath and The World Bank prepared for the workshop on poverty and sustainable Development . Organized by The International Institute for sustainable Development , Ottawa ,2001
49. Cummings Scott: Community Economic Development (New York, School Press, Vol.54, No.3,2001).
50. GUYONNARD Françoise Marie, WILLARD Frédirique le Management environnemental au développement durable des enterprises , ADEME, France, 2005, p : 05
51. http://ar.wikipedia.org
52. Joge E. Hardoy, etal: Environmental Problems in The Third world cities, London , Earthscan Publications Ltd, 1995, pp 172: 177.
53. Kato, Toshiyasu; Kaplan, Jeffrey A.; Sophal, Chan and Sopheap, Real (2000), Cambodia: Enhancing Governance for Sustainable Development, Asian Development Bank (ADB), Cambodia Development Resource Institute,
54. Kozlowski, J. and Hill. G. (1998): Toward Spinning for Sustainable Development. A guide for the Ultimate environmental threshold (UET) Method, Ashgat Publications, Sydney, p. 5.

55. **Maria Bozzoil Eugenia: A Role for Anthropology in /sustainable Development in Costa Rica , Human Organization , Vol. 59, no, 3 , 2000**
56. **Sergio Pereiraleite: Human Rights and IMF, Finance and Development . Ent, Vol> 38. No. 4. Dec 2001**
57. **United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report, 1995*, New York: Oxford University Press, 1995 Working Paper 14, May.**